مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠– المجلد الرابع

قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100

د/ تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي[1]
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان
ومعار حالياً بكلية إدارة الأعمال
جامعة المجمعة– المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة في قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بفحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٦٥ شركة مدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩ (٣٢٥ مشاهدة)، وقد قام الباحث بتحليل البيانات بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي، وقد أوضحت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة.

الكلمات المفتاحية: زيادة حجم التقارير المالية، قابلية التقارير المالية للقراءة، أتعاب المراجعة.

[1] Email:tamerali@rocketmail.com

Measuring the Impact of Increasing Financial Reports Size and Decreasing Readability on Audit Fees: An Applied Study on Corporations Listed in the Egyptian Index EGX100

Abstract

The main objective of this study is to measure the effect of increasing financial reports Size and decreasing readability on audit Fees in egyptian business establishments. In order to achieve this goal, the researcher examined a sample of corporations listed on the egyptian Stock exchange that reached 65 corporations listed on the Index EGX100 during the period from 2015 to 2019 (325 views). The researcher analyzed the data using the linear regression model, and the results showed that there is an effect significant increase in financial reports Size and decreasing readability of the audit fees.

Key words: Increase the size of financial reports, financial report readability, audit fees.

١- مقدمة

إهتمت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم التقارير المالية، وتم إتخاذ عدة خطوات لجعل الإفصاحات المالية أكثر إنسيابية وقابلية للقراءة، فكلما كانت تلك الإفصاحات زائدة عن اللازم أو تبتعد عن غرضها الرئيسي فقد يؤدى ذلك إلى ظاهرة فيضان المعلومات بحيث يكون من الصعب على المستثمر التعامل مع هذا الحجم المعلوماتي الضخم وإستخلاص المعلومات الأكثر ملاءمة كما أنه قد ينتج عن الإفصاح الزائد للمعلومات غياب قابلية الإفصاحات المالية للقراءة وما لذلك من أثر سلبى على نفعية التقارير المالية (Abernathy, et al., 2019؛ السواح، ٢٠١٩).

ويحدث الإفصاح الزائد للمعلومات عندما تشتمل التقارير المالية على كم ضخم من المعلومات بما يؤدى إلى حدوث حالة من الإرتباك من جانب المستخدمين بما قد يؤثر على مدى فهمهم للوضع المالى (Pomeranz, 2000)، ونتيجة للعديد من الفضائح والإنهيارات المالية بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٢ لشركتى إنروون للطاقة وورلدكوم للإتصالات الأمر الذى أدى إلى التوسع فى متطلبات الإفصاح الجديدة التي صدر بها تكليف بموجب قانون Sarbanes-Oxley Act 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك متطلبات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC منذ عام ٢٠٠٢ بالتوسع فى متطلبات الإفصاح وخاصة الإفصاح الإلزامى وما نتج عن ذلك من ظهور مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات (Paredes, 2003)، وقد ساهم فى تزايد تلك المشكلة ما تتطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من إفصاحات أكثر وما لذلك من تكاليف مرتفعة، ولذلك يجب العمل على تخفيض حجم الإفصاحات ولكن بالطريقة التى تساعد المستخدمين على الوصول إلى المعلومات الملائمة لفهم الأداء المالى للمنشأة وما ينتج عن ذلك من إتخاذ القرار بصورة أسرع وأسهل (Peach and Hamidi-Ravari, 2015).

وقد أدت التغييرات الأخيرة في اللوائح والتقارير المالية إلى زيادة كبيرة في حجم الإفصاحات المطلوبة في التقارير السنوية وبالتالي فقد أعربت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية عن مخاوفها بشأن قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم التقارير المالية للشركات الأمر الذى جعلها تتخذ مجموعة من الخطوات لجعل الإفصاحات المالية أكثر قابلية للقراءة (Francis, 2014).

وتتأثر المراجعة بزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة حيث يكون مُتاحاً أمام المراجعين بعض الإستراتيجيات المختلفة التي يمكن أن يستخدمونها لمواجهة هذه المشكلة، فقد يستجيب المراجعين لمخاطر المراجعة من خلال زيادة الجهد أو فرض علاوة مخاطرة الأمر الذى قد يؤدي إلى تأخر تقرير المراجعة، كما أن زيادة جهد المراجعين وكذلك فرض علاوة مخاطرة له تأثيرعلى أتعاب المراجعة، كذلك يمكن للمراجعين الحد من تعرضهم لمخاطر التقاضي من خلال الإستقالة من العملاء

المعرضين للخطر (Simunic, 1980; Knechel and Payne, 2001 ;Bedard and Johnstone, 2004).

لذلك سوف يتم فى هذا البحث تناول تأثير زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة.

٢- طبيعة المشكلة

يُعد الإفصاح الزائد للمعلومات أحد المشاكل البحثية التي أثيرت في الآونة الأخيرة، وقد قدمت العديد من الدراسات النظرية والعملية في المحاسبة أدلة على الآثار السلبية لتلك المشكلة على مستوى منشآت الأعمال وعلى مستوى أسواق رأس المال.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى وجود أدلة عملية على أن المستخدمين للقوائم المالية أصبحوا يعانون من الإفصاح الزائد للمعلومات وذلك مع تزايد متطلبات الإفصاح الإلزامي. حيث أن توفير كم هائل من المعلومات لمستخدمي التقارير المالية يجعلهم يصلون إلى مرحلة الأفصاح الزائد ويشعرون بحالة من الإضطراب والتشويش قد تؤثر سلبياً على جودة إتخاذ القرارات (Paredes, 2003).

كما أشارت بعض الدراسات إلى زيادة الآثار السلبية لمشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات مع زيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية وقد يؤدي ذلك إلى إنخفاض مستوى الإعتماد على تلك التقارير المالية وإنخفاض حجم التداول بالبورصة (Miller, 2010; Loughran and McDonald, 2014; De Franco, et al., 2015; Asay, et al., 2017; Boubakri and Mishra, 2017). وقد ترتب على ذلك إلى البحث في كيفية تأثير قابلية التقرير السنوي للقراءة على فائدة أو منفعة التقارير المالية لمستخدمي التقارير المالية (Li, 2008; You and Zhang, 2009; Miller, 2010; Lehavy, et al, 2011)، وتؤثر قابلية القراءة على أصحاب المصالح من خلال التحريفات بالقوائم المالية الأمر الذى يؤثر فى حجم التداول وأسعار الأسهم كرد فعل لأصحاب المصالح، كما تؤثر فى تخطيط ووقتية عملية المراجعة وأتعاب المراجع، وهناك العديد من المحددات للقابلية للقراءة أهمها الأداء المالى للشركة والحاجة لإخفاء الأخبار السيئة (السواح،٢٠١٩).

إن جعل التقارير المالية أقل قابلية للقراءة قد يكون ناتج عن أن المديرين لديهم الدوافع لجعل الأخبار السيئة يصعب قرائتها بشكل غير مبرر (Demaline,2018) حيث أنه قد يكون لدى المديرين حوافز للتشويش على المعلومات أو إخفاء المعلومات الضارة بشكل إستراتيجي من خلال عمليات الإفصاح الأقل شفافية على سبيل المثال أن المديرين يتخذون قرارات تحفزهم (على الأقل جزئياً) من خلال النوايا لجعل من الصعب على المستثمرين كشف المعلومات التي لا يريد المديرون كشفها (Bloomfield, 2002)، بالإضافة إلى ذلك أن المديرين يُخبئون الطبيعة المؤقتة للأخبار السارة أو

الطبيعة الدائمة للأخبار السيئة من خلال التقارير السنوية الأكثر تعقيداً (Li, 2008). وقد يكون الدافع من تقليل أو إخفاء الأخبار السيئة مع التركيز أكثر على الأخبار الجيدة هو زيادة أسعار الأسهم وزيادة قيمة الشركة بصفة عامة (Moffitt and Burns, 2009).

ويقدم (Rogers, et al, 2011) أدلة تشير إلى أن إستخدام المديرين للغة متفائلة بشكل غير عادي يزيد من مخاطر التقاضي الأمر الذى قد يجعل المراجعين الذين يتعاملون مع مديري الشركات الذين ينتجون تقارير سنوية أقل قابلية للقراءة يتوقعون مخاطر رفع دعاوى قضائية. وبناءً على ذلك يمكن الإشارة إلى أن التقارير السنوية الأقل قابلية للقراءة ستزيد من مخاطر مشاركة المراجعين. إلا أن الباحث يرى أنه ليس مجرد قيام المراجع بأعمال المراجعة لإحدى الشركات يقوم مديروها بإنتاج تقارير سنوية أقل قابلية للقراءة يجعله يتحمل مخاطر رفع دعاوى قضائية من جانب المستثمرين وغيرهم من مستخدمى القوائم المالية وذلك لأن التقارير السنوية الأقل قابلية للقراءة فالمسئول عن إنتاجها وإعدادها هى إدارة الشركة في حين أن المراجع مسؤول فقط عن قراءة أي معلومات أخرى مرفقة مع القوائم المالية التى تمت مراجعتها.

والسؤال الآن هل توجد علاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة ومخاطر مشاركة المراجع؟ وما هى الإستراتيجيات المختلفة التي يستخدمها المراجعين للتخفيف من مخاطر المشاركة؟. فمن وجهة نظر عملية الإنتاج فإن المراجعين يستجيبون لمخاطر المراجعة من خلال زيادة الجهد أو فرض علاوة مخاطرة (Simunic, 1980) وبالتالى فإن زيادة الجهد من جانب المراجعين قد تؤدى إلى تأخر تقرير المراجعة (Knechel and Payne, 2001)، بينما يؤثر كل من زيادة جهد المراجعين وكذلك فرض علاوة مخاطرة على أتعاب المراجعة (Bedard and Johnstone, 2004). كذلك يمكن للمراجعين الحد من تعرضهم لمخاطر التقاضي من خلال الإستقالة من العملاء المعرضين للخطر. وبالتالي يتضح أنه كلما زادت التقارير المالية الأقل قابلية للقراءة من مخاطر المشاركة، فإننا نتوقع أن يستجيب المراجعون من خلال وقت أطول لإصدار تقارير المراجعة، وفرض أتعاب أعلى على المراجعة، و/أو الإستقالة من إرتباطات العملاء بشكل متكرر. إلا أن الباحث سوف يكتفي فى هذا البحث بتوضيح الأثر على أتعاب المراجعة.

هذا، ويرى الباحث أن ندرة الدراسات السابقة – فى حدود علم الباحث – وتباين نتائجها، وبصفة خاصة على مستوى الأسواق الناشئة يفتح الباب أمام العديد من البحوث لإستكشاف أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة في تلك الأسواق، وبناءً على ذلك تحاول هذه الدراسة تحديد مدى تأثير مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في البيئة المصرية، وكذلك تحديد مدى تباين تأثير كل من زيادة حجم التقارير المالية السنوية وزيادة حجم تقارير

مجلس الإدارة السنوية وزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتهم للقراءة على أتعاب المراجعة.

٣- أهمية البحث

أنه يتناول قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة، ولذلك للبحث أهمية علمية وأهمية عملية فى نفس الوقت:

- **الأهمية العلمية**

تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذي يتناوله البحث حيث يركز على أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية، وهو ما يُمثل إضافة جديدة نظراً لندرة الدراسات السابقة على مستوى الأسواق الناشئة.

- **الأهمية العملية**

تُعد نتائج تلك الدراسة مفيدة للباحثين وصناع السياسات المحاسبية والمستثمرين ومنشآت الأعمال والمراجعين عن أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة على مستوى الأسواق الناشئة.

٤- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث في قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في بيئة الأعمال المصرية. وهذا الهدف يمكن تقسيمه إلى عدة أهداف فرعية، وذلك على النحو التالى:

- تعرف على مفهوم وأدلة وجود الإفصاح الزائد للمعلومات.
- تعرف على مفهوم وقياس ومحددات قابلية التقارير المالية للقراءة.
- اس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة.

٥- فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث فإنه سيتم إختبار الفرض الرئيسى التالي:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

وهذا الفرض يمكن تقسيمه إلى الفروض التالية:

- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.
- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

٦- منهجية البحث

فى سبيل تحقيق أهداف هذا البحث وإختبار فروضه سوف يعتمد الباحث على التحليل النظري للدراسات السابقة بهدف التعرف على مفهوم الإفصاح الزائد للمعلومات والأدلة العملية على وجوده ومفهوم قابلية التقارير المالية للقراءة، والآثار المحتملة لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة، ثم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة بمؤشر EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩ للتعرف على أثر هذه الظاهرة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

٧- خطة البحث

بناءً على مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه، سوف يتناول الباحث العناصر التالية فى الجزء المتبقى من البحث:

٧-١ مفهوم الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه.

٧-٢ مفهوم وقياس ومحددات قابلية التقارير المالية للقراءة.

٧-٣ تحليل العلاقة بين حجم التقارير المالية ومدى قابليتها للقراءة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة وإشتقاق فروض البحث.

٧-٤ الدراسة التطبيقية.

٧-٥ الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٧-١ مفهوم الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه

فقد عرف (Johnson, 1992) الإفصاح الزائد للمعلومات بأنه يعني تزايد حجم المعلومات في التقارير المالية السنوية بما يشكل عبء على مستخدمي تلك التقارير.

وقد عرفه كل من (Ormin and Jerry, 2016) كحالة تحدث عند توفير كم هائل من المعلومات في القوائم والتقارير المالية بشكل مبالغ فيه ويترتب على ذلك صعوبة التوصل للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات وينعكس ذلك سلباً على جودة هذا القرار.

وعرفه (عيسي، ٢٠١٧) بأنه حالة تحدث كنتيجة طبيعية لتزايد مستوى الإفصاح في التقارير المالية بشكل يحدث اضطراباً وتشتتاً ملحوظاً في قدرة المستخدمين على التعرف على المعلومات الملائمة وفي قدرتهم على تشغيل هذا الكم من الإفصاح للتوصل إلى القرار الملائم في الوقت المناسب.

ويتضح من ذلك أن الإفصاح الزائد للمعلومات يعبر عن الوضع الناتج عن تزايد متطلبات الإفصاح فى القوائم والتقارير المالية بما يؤدى إلى صعوبة توصل مستخدمى تلك التقارير للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وذلك بسبب ما أحدثه تزايد متطلبات الإفصاح من حدوث حالة من الإضطراب والتشتت لدى مستخدمى تلك التقارير.

٧-١-١ الدلائل على وجود الإفصاح الزائد للمعلومات

قدمت العديد من الدراسات السابقة أدلة عملية على وجود مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات في القوائم والتقارير المالية، حيث قامت Ernst and Young بدراستين إحداهما عام ١٩٩٤ والأخرى عام ٢٠١٢ وقد أوضحت دراسة عام ١٩٩٤ إلى أنه فى فترة التسعينيات من القرن الماضى توقع رئيس مجلس إدارة إيرنست آند يونج آنذاك أنه إذا استمرت إتجاهات الإفصاح على مدار العقدين الماضيين، فستكون النتيجة "تخمة ورقية" بنسب "مخيفة" بحلول عام٢٠١٢. ولذلك قامت بفحص التقارير السنوية لعدد ٢٥ شركة من كبرى الشركات الأمريكية خلال فترات متعددة للتعرف على التطور في حجم التقارير السنوية خاصة حجم الإيضاحات المتممة وتقارير مجلس الإدارة منذ عام١٩٧٢ حتى عام٢٠١١، واتضح من نتائج هذه الدراسة أنه قد إرتفع متوسط عدد صفحات الملاحظات أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إلى ٦٩ في عام٢٠١١ من إجمالى حجم التقارير السنوية، أى أن الزيادة وفقاً لهذه التوقعات لعام ١٩٩٤ سوف تصل إلى ٧٢ صفحة بحلول عام٢٠١٢. كذلك فقد إرتفع متوسط عدد صفحات تقرير مجلس الإدارة في عام ٢٠١١ من إجمالى حجم التقارير السنوية، وفي الوقت نفسه، وصلت بالفعل إلى توقعات ٤٨ صفحة بحلول عام ٢٠١٢. وسوف تحتوي بلا شك تقارير عام ٢٠١٢ على مزيد من الإيضاحات، وذلك بسبب الإفصاحات الإضافية للقيمة العادلة المطلوبة هذا العام (Ernst and Young, 2012).

ويتضح من ذلك أن تزايد حجم المعلومات بشكل مبالغ فيه قد يشكل عبئاً على المستخدمين مما قد يؤثر بشكل سلبي على جودة إتخاذهم للقرارات.

وفى دراسة عام ٢٠١٢ (Ernst and Young,2012) تم تحديث نتائج ٢٠ شركة من الشركات في دراسة عام ١٩٩٤ ومقارنتها بالتنبؤات السابقة. وذلك فى ظل وجود قلق متزايد بشأن نمو الإفصاحات وإحتمالية حدوث زيادة كبيرة إذا كان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يمضي قُدماً مع الإفصاحات المتوخاة المبينة في مختلف المشاريع المشتركة ضمن التطوير مع مجلس معايير المحاسبة الدولية. كذلك وفي الوقت نفسه يبحث مجلس الأوراق المالية والبورصة والمنظمون في هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية عن طرق لزيادة فعالية عمليات الإفصاح ففي خطاب ألقاه Leslie Seidman رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية حيث أشار إلى أن "الإفراط في الإفصاح"

هو أحد أكثر الشواغل الشائعة التي تسمعها من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على الرغم من أن المستثمرين يواصلون طلب المزيد من المعلومات. ويوضح الجدول التالى متوسط عدد الصفحات وتطور حجم الإفصاح فى الأعوام محل الدراسة:

	متوسط عدد الصفحات خلال السنوات المختلفة محل الدراسة					
	الفعلى				المتوقع فى دراسة عام ١٩٩٤	المتوقع فى دراسة عام ٢٠١٢
	عام ١٩٧٢	عام ١٩٨٢	عام ١٩٩٢	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢	عام ٢٠٣٢
الإيضاحات المتممة	٤ صفحات	٩ صفحات	١٧ صفحة	٦٩ صفحة	٧٢ صفحة	٣٢٠ صفحة
التغير التراكمي بالنسبة المئوية		%١٢٥	%٣٢٥	%١٦٢٥	%١٧٠٠	%٧٩٠٠
معدل النمو السنوى الاجمالى				%٧.٦	%٧.٥	%٧.٦
تقرير مجلس الإدارة	٣ صفحات	٧ صفحات	١٢ صفحة	٤٨ صفحة	٤٨ صفحة	٢١٤ صفحة
التغير التراكمي بالنسبة المئوية		%١٣٣	%٣٠٠	%١٥٠٠	%١٥٠٠	%٧٠٣٣
معدل النمو السنوى الاجمالى				%٧.٤	%٧.٢	%٧.٤

المصدر: (Ernst and Young, 2012)

وقد توقع الباحثون في دراسة عام ٢٠١٢ أنه إذا إستمر معدل الزيادة فى حجم التقارير السنوية، فيمكن أن يصل حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة إلى أكثر من٥٠٠ صفحة في التقارير السنوية بحلول عام ٢٠٣٢ (٣٢٠ صفحة+ ٢١٤ صفحة =٥٣٤ صفحة). وبالرغم أن هذا قد يبدو غير مرجح، إلا أن توقعاتهم عام ١٩٩٤ كانت تعتبر كذلك غير واقعية في ذلك الوقت.

وتناولت إحدى الدراسات تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على طول التقرير السنوي، وأشارت هذه الدراسة إلى تزايد حجم التقارير السنوية الصادرة بعد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) بنسبة ٩٢% بمتوسط زيادة في الحجم أعلى بنسبة ٢٩٪ من التقرير السنوي للسنوات السابقة، كذلك فإن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى لزيادة تكاليف إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى تزايد مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات في نيوزيلندا (Morunga and Bradbury, 2012).

كما أكدت المقالة المنشورة في عام ٢٠١٥ بمجلة Wall Street Journal (Online) على التزايد المستمر في متطلبات الإفصاح الإلزامي عبر الزمن، وقد دلل الكاتب على ذلك من خلال ملاحظة حجم التقرير السنوي لشركة جنرال إلكتريك، وقد أوضح أن حجم التقرير الذي تم تسليمه لهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية في عام ١٩٣٢ كان في حدود ٣٦ صفحة، وتزايد إلى ٥٤ صفحة في عام ١٩٣٥ بعد إصدار قانون الأوراق المالية Securities Exchange Act of عام ١٩٣٤، وفي

عام ٢٠٠٩ بلغ حجم التقرير ٩٢٧ صفحة، ووفقاً لرأي كاتب المقالة فإن متطلبات الإفصاح الإلزامي قد تزايدت في التقارير السنوية بمعدل ٤٠٪ على مدى فترة السنوات الأربع من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، بمتوسط ٤٢.٠٠٠ كلمة للتقرير السنوي، إرتفاعاً من حوالي ٣٠.٠٠٠ كلمة في عام ٢٠٠٠ (Monga and Chasan, 2015).

وعن الوضع فى مصر فقد أوضحت إحدى الدراسات أن هناك فجوة كبيرة في كمية الإفصاح بين المنشآت العاملة في الدول المتقدمة وتلك العاملة في الدول النامية، كما أن المنظمات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة في العالم – والتى من أهما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وكذلك المجموعة الإستشارية الأوربية للتقارير المالية EFRAG – كانت حريصة على وضع الضوابط التي أدت لزيادة حجم المعلومات في القوائم والتقارير المالية بشكل كبير حيث بلغ متوسط حجم التقرير السنوي المنشور في جمهورية مصر العربية حوالي ٤٠ صفحة (أبو طالب، ٢٠١٤).

٧-١-٢ أسباب حدوث الإفصاح الزائد للمعلومات

فيما يتعلق بالإفصاح الزائد للمعلومات والناتج من تكرار أو تشابه العناصر والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، فيمكن إرجاع هذا التشابه نتيجة لمشاركة ذات العملاء لنفس المراجع بغض النظر عن جودة المراجع وما إذا كان من المكاتب الأربعة الكبار أم لا (Johnston and Zhang, 2020).

أيضاً متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قد ساهمت في تزايد مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات، فقد توصلت إحدى الدراسات (Morunga and Bradbury, 2012) والتى تمت فى نيوزيلاندا إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى مشكلة وجود إفصاح زائد للمعلومات، حيث حدثت زيادة فى طول التقرير السنوي بالمقارنة بعام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٢ بنسبة ٩٢% وزيادة بنسبة ٢٩% فى حجم التقرير نفسه وكذلك زيادة بنسبة ١٥% فى عدد الإيضاحات. وأكدت على ذلك دراسة (Cheung, 2014) حيث توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وطول التقرير المالي السنوي، حيث نتج عن تطبيق المعايير زيادة عدد كلمات الإيضاحات بنسبة ٧٢.٧% مما يشير إلى إنخفاض معنوي فى قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة نتيجة تبنى وتطبيق تلك المعايير. وأشارت كذلك دراسة (Richards and Staden, 2015) إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية له آثار سلبية على التقرير المالي السنوي من خلال زيادة التعقيدات بالتقرير مما يؤثر على قابليته للقراءة. كما توصلت دراسة (Lang and Stice–Lawrence, 2015) إلى أنه حتى فى ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية فإن التعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبار له دور فى تقليل الإفصاح الزائد للمعلومات وبالتالى زيادة قابلية التقرير المالي

السنوي للقراءة. وتوصلت دراسة (Luo, et al., 2018) إلى أنه بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فإن الحاجة إلى وجود قابلية للتقرير المالي السنوي للقراءة سوف تزيد وذلك دعماً للدور الحوكمي الذى تقوم به هذه التقارير تجاه متابعة السلوك الإنتهازي للأطراف الداخلية وكذلك الحد من تكاليف الوكالة. وقد توصلت دراسة (السواح، ٢٠١٩) إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابى معنوى على العلاقة بين جودة المراجعة وعدد صفحات وعدد كلمات التقرير المالى للشركات محل المراجعة.

كذلك فإن مستخدمي القوائم المالية يعانون من أجل التوصل للمعلومات الملائمة لفهم الأداء المالي للمنشأة. لذلك ظهرت آراء تنادى بضرورة تبسيط وإعادة هيكلة الإفصاح بالصورة التى تساعد مستخدمي القوائم المالية على سرعة التوصل للمعلومات الملائمة وسهولة إتخاذ القرار (Peach and Hamidi-Ravari, 2015).

ولعل من أهم أسباب حدوث الإفصاح الزائد للمعلومات، هو المتمثل فى تزايد متطلبات الإفصاح الإلزامى خاصة بعد حدوث العديد من الفضائح والإنهيارات المالية بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٢ لشركتى إنرورون للطاقة وورلدكوم للإتصالات وصدور قانون ساربينز أوكسلي عام ٢٠٠٢ Sarbanes-Oxley (SOX) الأمر الذى أدى إلى التوسع فى متطلبات الإفصاح.

وقد وجد (Miller, 2010) عند فحص عينة من المنشآت الأمريكية التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٦، أن تعقد التقارير المالية نتيجة لزيادة حجمها أو إنخفاض قابليتها للقراءة يرتبط بشكل معنوي بتراجع إجمالي حجم التداول وأن هذه العلاقة سببها الأساسي إنخفاض حجم التداول عن طريق صغار المستثمرين.

وقد أشار كل من (Li, 2008; Rogers, et al., 2011) إلى أن زيادة حجم الإفصاح المحاسبي وتعقده قد يرجع إلى سعي المديرون بشكل مقصود إلى إيجاد نوع من التشويش للمعلومات في نموذج الإفصاح الإلزامي وذلك لإخفاء الأداء السيئ، كذلك قد يرجع زيادة حجم الإفصاح المحاسبي وتعقده إلى تعمد المديرون لإخفاء ممارسات التلاعب بالأرباح حيث أوضحت نتائج بعض الدراسات إلى تزايد حجم وتعقد الإفصاح مع تزايد ممارسات إدارة أرباح في المنشآت (Li, 2008; Ajina, et al., 2016; Lo, et al., 2017).

كذلك نجد التوسع فى متطلبات الإفصاح الإختياري والذى يعتبر الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد إحتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، لذلك يقوم على إفتراض أساسي مفاده أن الإفصاح المحاسبي الحالي أقل من الوضع المثالي من حيث كمية المعلومات

المتاحة، وبالتالي فإن أي إفصاح إضافي عن معلومات جديدة يعتبر ملائماً ومرغوباً فيه (الخيال، ٢٠٠٩).

والإفصاح الإختياري يمثل المعلومات التي تبادر المنشآت إلى نشرها طواعية وبدون إلزام وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح فهذا النوع من الإفصاح ليس فقط مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فقط بل للشركة نفسها، لأنه يُحسن من صورتها لدى الغير في أسواق رأس المال بما ينعكس بشكل إيجابي على أسعار أسهمها ويساهم في تخفيض تكلفة رأس المال فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو المنشآت الناجحة والتي توفر لهم المعلومات الكافية والدقيقة (عبد الرحمن، وآخرون، ٢٠١٢).

يتضح مما سبق أن أهم الأسباب التى أدت إلى وجود مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات، هو المتمثل فى تزايد متطلبات الإفصاح الإلزامى، كذلك قد ينتج عن سعي المديرون بشكل مقصود إلى إيجاد نوع من التشويش للمعلومات في نموذج الإفصاح الإلزامي وذلك لإخفاء الأداء السيئ، أو لتعمد المديرون لإخفاء ممارسات التلاعب بالأرباح، كذلك نجد التوسع فى متطلبات الإفصاح الإختياري والمتمثلة فى المعلومات التي تبادر المنشآت إلى نشرها طواعية وبدون إلزام وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح.

لذلك يرى الباحث ضرورة قيام الجهات الرقابية للشركات والمنظمات المهنية المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة بالعمل على نشر الوعى لدى إدارات الشركات المقيدة بالبورصة بعدم الإفصاح عن أى معلومات قد تكون غير ضرورية كى نتجنب مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة، مع قيام الجهات الرقابية للشركات بالعمل على تقييم وتطوير النموذج الحالي للإفصاح للحد من الإفصاحات الغير ضرورية، كذلك من الممكن وضع حد أقصي لكل من حجم التقارير المالية السنوية وحجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأمر الذى يحد من مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة ويساعد مستخدمي القوائم المالية من التوصل للمعلومات الملائمة لفهم الأداء المالي للشركة وبالتالى يكون لديهم سهولة فى إتخاذ القرارات.

٢-٧ مفهوم وقياس ومحددات قابلية التقارير المالية للقراءة

لا يوجد مفهوم محدد للتعبير عن قابلية التقارير المالية للقراءة، غير أنه توجد عدة محاولات لتعريفها فبعض تلك المحاولات إستخدمت للتعبير عنها أسلوب الكتابة أو ترابط وتنظيم التقرير، والبعض الأخر عبر عنها بدلالة تأثيرها على المستخدمين المحتملين للتقرير (السواح، ٢٠١٩)، وتم الإشارة إليها بأنها التأكد من تأثير مستند مكتوب فى مستخدميه بالشكل الذى يحتاجه مُعده (Loughran and McDonald, 2014). كذلك تم تعريفها بأنها قدرة المستثمرين والمحللين الماليين

على إستيعاب المعلومات الملاءمة لعملية التقييم وذلك من واقع الإفصاحات المالية (Nguyen and Kimura, 2018).

ويتضح من ذلك أن قابلية التقارير المالية للقراءة تتحقق حينما يتحقق فهم وإستيعاب المستخدمين لها وخاصة المعلومات الملاءمة والمرتبطة بقراره، وتوجد عدة مقاييس تستخدم للتعبيرعن قابلية التقارير المالية للقراءة، وهذا ما سوف يتم تناوله فى النقطة التالية من البحث.

٧-٢-١ قياس قابلية التقارير المالية للقراءة

يوجد مدخلين بشأن قياس قابلية التقارير للقراءة (Cho, et al., 2019; السواح، ٢٠١٩):

- **المدخل الأول:** حيث يركز هذا المدخل على درجة تعقيد التقرير وتوجد عدة مؤشرات لذلك منها مؤشر Flesch ومؤشر Fog وتستند هذه المؤشرات على درجة تعقد كلمات التقرير من خلال تعدد مقاطعها وكذلك طول الجمل بالتقرير، ويناسب هذا المدخل قياس قابلية التقارير المُعدة باللغة الإنجليزية للقراءة.
- **المدخل الثاني:** حيث يركز هذا المدخل على طول التقرير السنوي ويستند هذا المدخل على عدد صفحات أوكلمات التقرير السنوي، ويتميز هذا المدخل بإنخفاض إحتمالية تعرُضه لأثر الإختلافات فى السمات اللغوية بين اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات، ويعتبر هذا المدخل أقل تعقيداً من المدخل الأول.

ولذلك ونظراً لأن معظم التقارير للشركات المصرية تُعد باللغة العربية بإستثناء عدد قليل من الشركات التى تُعد تقاريرها باللغة الإنجليزية بجانب اللغة العربية، لذلك يُفضل المدخل الثاني والذى يركز على عدد صفحات أوكلمات التقرير السنوي بينما المدخل الأول يناسب قياس قابلية التقارير المُعدة باللغة الإنجليزية للقراء حيث يركز على درجة تعقد كلمات التقرير من خلال تعدد مقاطعها وكذلك طول الجمل بالتقرير.

وقد أكدت عدد من الدراسات (Loughran and McDonald, 2014؛ السواح، ٢٠١٩) على أن هذه المؤشرات المستخدمة فى المدخل الأول لا تناسب بيئة الأعمال كما أنها نشأت بمجال التعليم لقياس قابلية القراءة للكتب التعليمية وقصص الأطفال والتى قد لا تتناسب مع التقارير المالية بصورة كاملة

وقد إعتمدت عدد من الدراسات على المدخل الثانى بالتركيز على طول التقرير المالى للتعبير عن قابليته للقراءة فقد إعتمدت دراسة (Chenung,2014) على عدد الكلمات بالتقرير، ودراسة (Bao, et al., 2015) فقد إعتمدت على عدد الكلمات بالتقرير وكذلك عدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وإعتمدت كلً من دراسة (Devos and Sarkar, 2015)، ودراسة (Karim and Sarkar,

(2019 على عدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وإعتمدت دراسة (السواح، ٢٠١٩) على طول التقرير المالي للتعبير عن قابليته للقراءة وذلك بإستخدام عدد كلمات التقرير أو إيضاحاته أو صفحاته.

٢-٢-٧ محددات قابلية التقارير المالية للقراءة

وبشأن محددات قابلية التقارير المالية للقراءة فيمكن إرجاع إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة إلى السلوك الإنتهازي من جانب إدارة الشركة من خلال إدارة الأرباح من خلال أنشطة حقيقية أو من خلال إستغلال الإستحقاقات الإختيارية لإخفاء معلومات سلبية متعلقة بالأداء المالي للشركة (Li, 2008; Lo, et al., 2017). كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن الشركات الأكثر ربحية تكون إفصاحاتها ذات قابلية قراءة مرتفعة وتكلفة وكالة أقل (Hassan, et al., 2019).

وقد أرجعت إحدى الدراسات (Li, Heather, 2019) أن السبب فى تكرار الإفصاحات الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية إلى خصائص الشركة المتعلقة بإنخفاض سلطات كبير المديرين التنفيذيين Chief Executive Officer (CEO) وزيادة التغيير فى أرباح الشركة ومستوى عدم التأكد التشغيلى المرتفع.

كما أن دراسة (Czerney and Sivadasan, 2019) فقد أرجعت إنخفاض قابلية القراءة للطبيعة الحكمية للإفصاحات بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية حيث أن للمديرين الحرية فى تحديد كيفية الإفصاح عن العناصر المطلوبة وأن إعتبارات الأهمية النسبية تعد من أهم محددات تلك الإفصاحات.

ومن ناحية أخرى هناك العديد من الآثار المحتملة على المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية نتيجة إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة، فقد توصلت دراسة (You and Zhang, 2009) إلى أن رد فعل المستثمرين (حجم التداول والتغير بسعر السهم) لإصدار التقرير المالى يكون متأخراً نتيجة لإنخفاض قابليته للقراءة بزيادة مستوى تعقيده وطوله. كما قام كل من (Loughran and McDonald, 2014) بفحص عينة من المنشآت الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم التقارير السنوية أو إنخفاض قابليتها للقراءة يترتب عليه تزايد مستوى تقلب العائد وتزايد مستوى التشتت وإرتفاع مستوى الأخطاء في توقعات الأرباح للمحللين الماليين. أيضاً وجد كل (De Franco, et al., 2015) أن تعقد التقارير المالية – نتيجة زيادة حجمها أو إنخفاض قابليتها للقراءة – يترتب عليه تعقد تقارير المحللين الماليين، كما أوضحت النتائج أيضاً أن تزايد حجم التقارير السنوية وحجم تقارير المحللين يترتب عليه إنخفاض حجم التداول بشكل جوهري. وذلك عند فحص عينة من المنشآت الأمريكية التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٩. أيضاً قام كل من (Cheung and Lau, 2016) بفحص الآثار المترتبة على زيادة حجم التقارير المالية بالإعتماد على عينة من كبرى المنشآت الكندية التي تطرح

أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد حجم التقارير المالية يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين سيولة الأسهم وزيادة حجم التداول نتيجة القدرة على جذب صغار وكبار المستثمرين. كما توصلت دراسة (Hoitash and Hoitash, 2018) إلى أن إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة تؤدى إلى قوائم مالية لا يعتمد عليها نتيجة للتطبيق غير السليم لمعايير المحاسبة ويزيد من إحتمالية التحريفات الجوهرية وزيادة فى أتعاب المراجع وتأخير تقريره. كما توصلت دراسة (Bushee, et al., 2018) إلى قابلية القراءة المنخفضة التى ترجع إلى الغموض بالإفصاحات ترتبط بعلاقة طردية بعدم تماثل المعلومات فى حين تكون العلاقة عكسية فى حالة صعوبة القراءة الناجمة عن تعقد طبيعة أعمال الشركة. كما توصلت دراسة (Abernathy, et al., 2019) إلى أنه كلما زاد طول الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كدلالة على إنخفاض قابليتها للقراءة كلما زاد ذلك من إحتمالية وقوع تحريفات مالية، لذا فإن القابلية للقراءة ترتبط بخطر الإرتباط للمراجع الخارجى والذى من ضمن مكوناته الخطر على سمعة المراجع.

وقد أظهرت الدراسات السابقة أن التقارير المالية السنوية توفر معلومات مهمة للمشاركين في سوق رأس المال (e.g.Ball and Brown, 1968; Beaver, 1968). ويركز الكثير من هذه الدراسات على كيفية إستخدام المستثمرين للأرقام المحاسبية مثل الأرباح والمبيعات وتكلفة البضائع المباعة وغيرها من الأرقام الواردة في التقارير المالية. ومع ذلك، تظهر الدراسات أيضاً أن المستثمرين يستخدمون المعلومات النصية الموضحة في القوائم المالية مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة وتحليلات ومناقشات الإدارة والإيضاحات (Courtis, 1995; Jones and Shoemaker, 1994) على سبيل المثال، أظهرت الدراسات المبكرة حول إستخدام التقارير السنوية أن خطاب رئيس مجلس الإدارة هو الجزء الأكثر قراءة على نطاق واسع من التقرير السنوي (Lee and Tweedie, 1975).

وقد أدت الزيادات في الإفصاحات المطلوبة من الشركات للمستخدمين الخارجيين إلى مخاوف بشأن فعالية التواصل النصي مع المستخدمين الخارجيين (Lehavy, et al, 2011) مما دفع هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) لجعل الإفصاحات المالية أكثر قابلية للفهم للمستثمرين العاديين (Firtel,1999) ففى عام ١٩٩٨ عالجت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) رسمياً قابلية الإفصاح وقابلية قراءتها عن طريق تنفيذ القاعدة ٤٢١ (د) والتي تتطلب من الشركات إستخدام "اللغة الإنجليزية البسيطة" في تسجيلات نشرة الإصدار الخاصة بها، وتشجعها على إستخدام ذلك في جميع وثائق الإفصاح. وقد أدى هذا القلق المتزايد بشأن سهولة قابلية القوائم المالية للقراءة إلى جانب التكنولوجيا المُحسّنة التي تتيح للباحثين التحقيق في مجموعات كبيرة من النصوص من خلال البيانات النصية المقروءة آلياً من التقارير السنوية، إلى ظهور طفرة فى مجال البحوث التي تحقق في إمكانية قراءة القوائم المالية.

ويتضح أن التقارير المالية الأقل قابلية للقراءة ترتبط بإنخفاض الأرباح، مما يوحي بأن المديرين يحجبون الأخبار السيئة في التقارير المالية الأقل قابلية للقراءة. بالإضافة إلى ذلك يتضح أن إمكانية قراءة المعلومات النصية قد تؤثر على ما إذا كان بإمكان أصحاب المصلحة إستخدام المعلومات النصية بكفاءة وفعالية (Li, 2008).

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن المستثمرين لا يتقاسمون المعلومات الواردة من ملفات أطول من ١٠ كيلوبايت، لكنهم يظهرون القليل من رد الفعل عندما تكون ملفات أقصر من ١٠ كيلوبايت (You and Zhang, 2009).وأوضحت إحدى الدراسات أنه عندما تزداد طول ملفات التقارير السنوية بمقدار ١٠ كيلوبايت فإن صغار المستثمرين يقللون من أنشطتهم التجارية والإجماع على التداول (Miller, 2010). كما يشير (Callen, et al., 2013) إلى أن إستخدم قابلية قراءة ملفات بحجم ١٠ كيلوبايت كبديل لجودة المحاسبة وإظهار أن ملفات ١٠ كيلوبايت الأقل قابلية للقراءة ترتبط بتأخير أكبر في سعر السهم. وبالمثل يُظهر (Lee, 2012) أن إنجراف إعلان ما بعد الأرباح يكون أكثر عمقاً عندما يكون من الصعب قراءة ملفات ١٠ كيلوبايت، كما تجد (Lehavy, et al., 2011) أن المستثمرين يستجيبون لـ ١٠ Ks الأقل قابلية للقراءة من خلال المطالبة بمزيد من المحللين. على الرغم من الطلب على بيئة معلومات مُحسّنة، كذلك فإن ١٠-Ks الأقل قابلية للقراءة ترتبط بزيادة تشتت توقعات المحللين، ودقة أقل للتنبؤ وعدم يقين أعلى.

ويتضح من نتائج هذه الدراسات إلى أن المديرين يتعاملون إستراتيجياً مع قابلية قراءة المعلومات النصية وأن أصحاب المصلحة يتأثرون بهذا التلاعب. وبالتالى ما مدى إستجابة المراجعين لقابلية التقارير المالية للقراءة في تقييمهم لمخاطر المشاركة. وعلى الرغم من أن المراجع غير مسئول عن الإفصاحات الواردة في التقرير السنوي، فإن معيار المراجعة في القسم AU Section 550 يتطلب ما يلي:

"... المراجع ليس ملزماً بتنفيذ أي إجراءات لتأكيد المعلومات الأخرى الواردة في الوثيقة. ومع ذلك، يجب عليه قراءة المعلومات الأخرى والنظر في ما إذا كانت هذه المعلومات، أو طريقة عرضها، لا تتعارض مع المعلومات أو طريقة عرضها في القوائم المالية. وإذا خلص المراجع إلى وجود تضارب جوهري، فعليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية أو تقريره أو كلاهما يتطلب مراجعة. وإذا خلص إلى أنهم لا يحتاجون إلى مراجعة، فيجب عليه أن يطلب من العميل مراجعة المعلومات الأخرى. إذا لم يتم مراجعة المعلومات الأخرى للتخلص من التضارب المادي، فيجب عليه إبلاغ لجنة المراجعة بعدم التناسق المادى والنظر في إجراءات أخرى، مثل مراجعة تقريره ليشمل فقرة توضيحية تصف التضارب المادي، مع حجب إستخدام تقريره في الوثيقة، والإنسحاب من المشاركة. يعتمد الإجراء الذي يتخذه على الظروف المعينة وأهمية التناقض في المعلومات الأخرى.".

ومن المتوقع أن تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة على مخاطر مشاركة المراجع حيث ورد بإحدى الدراسات (DeFond, et al., 2016) أن مخاطر المشاركة تتكون من ثلاثة عناصر تتمثل فى: مخاطر العمل للعميل وهي المخاطر المرتبطة ببقاء العميل وربحيته، ومخاطر المراجعة وهي مخاطر فشل المراجع في تعديل رأيه بشأن القوائم المالية التي أُسيء فهمها بشكل جوهري، ومخاطر أعمال المراجع وهى خطر إحتمال التقاضي وفقدان سمعه المراجع.

٣-٧ تحليل العلاقة بين حجم التقارير المالية ومدى قابليتها للقراءة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة وإشتقاق فروض البحث

تعرف أتعاب المراجعة بأنها المقابل المادي الذى يتقضاه المراجع نتيجة ما يبذله هو وفريقه من جهد ووقت لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقريره وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (راضى، وآخرون، ٢٠١٧).

وترتبط عملية تحديد أتعاب خدمة المراجعة بشكل أساسي بخصائص الشركة محل المراجعة مثل (حجم الشركة، درجة تعقيد عملياتها، نوع تقرير المراجع، عدد فروعها، ....ألخ)، والتى تختلف من قطاع صناعي إلى آخر (نشوان، وأخرون، ٢٠١٥).

وتعتبر عملية تحديد أتعاب المراجعة من أكثر الأمور تعقيداً على كل من المراجع والعميل بسبب إرتباط تحديدها بعوامل عديدة ومتداخلة. فالمراجعين يقوموا بعملية تقييم لمدى مناسبتها وعدالتها مع ما يبذلونه من مجهود وما يتحملونه من أعباء ومسئوليات نتيجة قيامهم بعملية المراجعة، كذلك يحتاج عميل المراجعة أن يشعر بحصوله على عائد أو منفعة تبرر تحمل مثل هذه الأتعاب (الشاطري، العنقري، ٢٠٠٦; محمد، سرور، ٢٠٠٨; حسن، ٢٠١٦; الكاسح، ٢٠١٦).

ولعل العوامل الأكثر تأثيراً على أتعاب المراجعة يمكن تمثيلها فى عوامل ترتبط بخصائص عميل المراجعة، وأخرى ترتبط بخصائص المراجع، يضاف إلى ذلك عوامل ترتبط بالمستجدات فى بيئة الأعمال، مثل السعى فى الآونة الأخيرة إلى الإلتزام بقواعد الحوكمة كذلك الضوابط المنظمة لأداء مهنة المراجعة والتى تختلف من دولة إلى أخرى (ابراهيم، ٢٠١٩).

فقد تفضل الشركات التى تنتمى لقطاعات تتصف بدرجة رفع مالى عالى الإرتباط بمكتب مراجعة ذو سمعة مهنية لتخفيض تكاليف الوكالة مقابل تحمل علاوة أتعاب، كما أن الشركات التى تنتمى لقطاعات أعلى خطراً فقد تفضل الإرتباط بمكاتب مراجعة أكثر خبرة وكفاءة وذات رأس مال بشرى كبيرة مقابل تحمل أتعاب إضافية (الإبيارى، ٢٠٠٨).

ويرى (Leventis, et al., 2011) أن تحديد وقياس تكاليف الوكالة يمكن التحكم بها من خلال أتعاب المراجعة حيث أن تخفيض أتعاب المراجعة يؤدى بالتبعية إلى إنخفاض تكاليف الوكالة.

وبشأن دور المراجعين الخارجيين تجاه زيادة حجم التقارير المالية وقابليتها للقراءة فقد قامت دراسة (Devos and Sarkar, 2015) بالتحقق من دور المراجعين الخارجيين في قابلية قراءة القوائم المالية بإستخدام عدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن قيام الشركات بالتعاقد مع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4) يجعلها تحتاج إلى عدد أقل من الإيضاحات بتقريرها المالي السنوي، وعلى العكس من ذلك فإن التعاقد مع مكاتب مراجعة أخرى بخلاف الأربعة الكبار Non Big 4 قد يؤدى إلى مزيد من الإيضاحات والغموض بالتقرير المالي السنوي بما يؤدى إلى إنخفاض جودة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة. كما قامت دراسة (Karim and Sarkar, 2019) بالتحقيق في دور المراجعين الخارجيين في قراءة القوائم المالية بإستخدام عدد الإيضاحات بالقوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وعدد الإيضاحات بالقوائم المالية حيث أن عدد الإيضاحات بالقوائم المالية تقل فى حالة أن عملية المراجعة تتم من خلال أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وتزيد فى حالة أن عملية المراجعة تتم من خلال أحد المكاتب بخلاف الأربعة الكبار ولعل السبب فى ذلك هو أن الشركة محل المراجعة تتجه نحو زيادة طول وغموض تقريرها المالي.

وقد يكون المراجع الخارجي أحد أسباب مبالغة الشركات بزيادة الإفصاحات بالتقارير المالية من خلال سعيهم على تشجيع عملائهم على الإفصاح عن كافة متطلبات المعايير حتى وإن كانت معلومات غير هامة بالنسبة للشركة محل المراجعة، وذلك نظراً لخوفه من التعرض لأى عقوبات أو جزاءات من جانب الجهات الرقابية أو التعرض للتقاضي فى حالة عدم قيام عميله بالإفصاح عن أى معلومات قد يرى البعض أنها هامة (ICAEW, 2013). وقد توصلت دراسة (سلامة، ٢٠١٨) إلى وجود علاقة إرتباط طردية جوهرية بين كلً من خطر التقاضى وبين أتعاب المراجعة. كما توصلت دراسة (علي، ٢٠١٥) إلى أن مخاطر التقاضي ومسئولية المراجع أمام الجهات المهنية لا تؤثر بصورة مباشرة على قوة الموقف التفاوضي للمراجع مع عميل المراجعة.

وإذا لم يقلل الجهد العالي للمراجعة من مخاطر المشاركة إلى مستويات مقبولة، فقد يقوم المراجع بتحصيل علاوة المخاطرة من أجل نقل بعض المخاطر إلى العميل (Pratt and Stice, 1994; Morgan and Stocken, 1998; Bell, et al., 2001; Johnstone and Bedard, 2004). وهكذا، إذا كان العملاء الذين لديهم تقارير سنوية أقل قابلية للقراءة يفرضون المزيد من المخاطر، فمن المتوقع إرتفاع أتعاب المراجعة، فبفرض وجود قوائم مالية يصعب قرائتها قد يكون بمثابة إشارة إلى التعقيد (Hoitash and Hoitash, 2018). كما يمكن أن تشير القوائم المالية الأقل قابلية للقراءة إلى التشويش الإداري أو انخفاض جودة الأرباح (e.g. Li, 2008; Biddle, et al., 2009; Loughran and McDonald, 2014).

وقد أشارت دراسة (Bao, et al., 2015) إلى أن المراجع المتخصص فى صناعة معينة سوف يقوم بتحميل عميله ممن لديه تقارير مالية مُعقدة بأتعاب أكبر وذلك لما يحتاجه من بذل المزيد من الجهد للتعامل مع تلك التقارير المُعقدة. وقامت دراسة (Cho, et al., 2019) بالبحث في ردود المراجعين الخارجيين على قابلية التقارير السنوية للقراءة، والتي تعتبر مصادر مهمة للمعلومات للمراجعين في قراراتهم المتعلقة بالتخطيط والتسعير لعملية المراجعة. وذلك بإستخدام أتعاب المراجعة وساعات العمل الزيادة للقيام بالمراجعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود إهتمام أكبر من خلال الـ Big 4 بقابلية التقرير المالي السنوي للشركة محل المراجعة للقراءة وذلك مقارنة بالمكاتب الأخرى بخلاف الـ Big 4 وذلك لأن مكاتب الأربعة الكبار تخصص ساعات عمل زيادة للقيام بالمراجعة فى مقابل زيادة أتعاب عملية المراجعة. وقد إعتمدت دراسة (Xu, et al., 2019) على إستخدام نموذج إنحدار من خلال مرحلتين وذلك لتقييم العلاقة ثنائية الاتجاه بين أتعاب المراجعة وقابلية التقارير المالية للقراءة، وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف القابلية للقراءة يزيد من الأتعاب التي يتقاضاها المراجع، حيث أن أتعاب المراجعة المرتفعة تحسن من سهولة قابلية التقارير المالية للقراءة.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن دراسة (Xu, et al., 2019) تناولت العلاقة بين أتعاب المراجعة وقابلية التقارير المالية للقراءة إلا أنها تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تختلف عن بيئة الأعمال المصرية. كذلك إعتمدت هذه الدراسة على قياس القابلية للقراءة من خلال مؤشر Flesch ومؤشر Fog ومؤشر Kincaid وتستند هذه المؤشرات على درجة تعقد كلمات التقرير من خلال تعدد مقاطعها وكذلك طول الجمل بالتقرير، ويناسب هذا المدخل قياس قابلية التقارير المُعدة باللغة الإنجليزية للقراءة وهذه المؤشرات قد يصعب إستخدامها فى مصر لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة لأن معظم التقارير للشركات المصرية تُعد باللغة العربية بإستثناء عدد قليل من الشركات التى تُعد تقاريرها باللغة الإنجليزية بجانب اللغة العربية، لذلك يُفضل عند قياس قابلية التقارير المالية للقراءة إستخدام عدد صفحات أوكلمات التقرير السنوي.

ويتضح من ذلك أن أي من هذه التفسيرات يمكن أن تؤدي إلى قيام المراجع الخارجى بتحصيل علاوة المخاطرة من أجل تحويل بعض المخاطر إلى العميل.

وفى ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة يتضح أن هناك تأثيراً متوقعاً لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة، وبالتالى يمكن إشتقاق الفرض البحثى الرئيسي وصياغته في شكل فرض بديل، وذلك على النحو التالى:

الفرض البحثى الرئيسي:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". وهذا الفرض الرئيسى يمكن تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية

الفرض البحثى الفرعي الأول:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

الفرض البحثى الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

الفرض البحثى الفرعي الثالث:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

٧-٤ الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة فى قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف فإنه سيتم إختبار الفرض الرئيسى التالي: "**يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". وهذا الفرض الرئيسى يمكن تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:**

١- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

٢- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

٣- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

٧-٤-١ عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

لإختبار فروض الدراسة فقد إعتمد الباحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة على مؤشر EGX100، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وقام الباحث بالحصول على البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات وكذلك من واقع التقارير المالية للشركات محل الدراسة، وموقع كل شركة على الإنترنت وموقع شركة مباشر العالمية بالإضافة إلى المؤشرات

التحليلية المنشورة بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى والتى تساعد فى أغراض البحث. وتمثلت عينة الدراسة فى عدد ٦٥ شركة (٣٢٥ مشاهدة) وذلك بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة لتجنب التأثير على دقة النتائج.

ويوضح الجدول التالى بيان بالقطاعات التى تنتمى إليها شركات العينة محل الدراسة وكذلك عدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفرادات العينة:

مسلسل	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
١	الموارد الأساسية	٦	٣٠	%٩.٢٣
٢	رعاية صحية وأدوية	٧	٣٥	%١٠.٧٧
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	١٠	%٣.٠٨
٤	عقارات	١٢	٦٠	%١٨.٤٦
٥	سياحة وترفيه	٦	٣٠	%٩.٢٣
٦	مرافق	١	٥	%١.٥٤
٧	إتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٢	١٠	%٣.٠٨
٨	أغذية ومشروبات وتبغ	١٠	٥٠	%١٥.٣٨
٩	طاقة وخدمات مساندة	١	٥	%١.٥٤
١٠	تجارة وموزعون	١	٥	%١.٥٤
١١	خدمات النقل والشحن	١	٥	%١.٥٤
١٢	خدمات تعليمية	١	٥	%١.٥٤
١٣	مقاولات وإنشاءات هندسية	٤	٢٠	%٦.٢٥
١٤	منسوجات وسلع مُعمرة	٤	٢٠	%٦.٢٥
١٥	مواد البناء	٥	٢٥	%٧.٦٩
١٦	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٢	١٠	%٣.٠٨
	الإجمالي	٦٥	٣٢٥	%١٠٠

٧-٤-٢ البرنامج المستخدم فى إدخال البيانات

تم إدخال البيانات فى برنامج SPSS Vol.18 وذلك لقياس المتغيرات المستخدمة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

١- إستخدام التكرارات الخاصة للمتغيرات البحثية، وكذلك بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وكذلك أعلى قيمة وأقل قيمة لكافة المتغيرات البحثية.

٢- إستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٣- تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وفيه تم حساب:

- إختبار (Durbin Watson Test) للتاكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation).
- معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المُعدل Adjusted R^2.

- إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار وذلك بإستخدام إختبار (F.test).
- إختبار معنوية الجزء الثابت ومستوى كل متغيرعلى حدة وذلك بإستخدام إختبار (t.test).
- معامل تضخم التباين (VIF) وذلك لتحديد مدى وجود إزدواج خطى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

٧-٤-٣ قياس المتغيرات البحثية

إعتماداً على فروض البحث فيمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلى:

أولاً: المتغير التابع: أتعاب المراجعة: والمتمثلة فى الأتعاب الفعلية المدفوعة من الشركات إلى المراجع مقابل الحصول على خدمة المراجعة، ونظراً لوجود تشتت كبير لقيم تلك الأتعاب، لذلك يمكن قياس ذلك المتغير من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجع الخارجي فى السنة المالية (مشتهي، ٢٠١٤؛ سمره، ٢٠١٥؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ سلامة، ٢٠١٨; إبراهيم، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠١٩).

ثانياً: المتغير المستقل: زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة: فمن خلال الرجوع لعدد من الدراسات (Morunga and Bradbury, 2012; Devos and Sarkar, 2015; De Franco et al., 2015; Koholga and Jerry, 2016;Cheung and Lau, 2016; عيسي، ٢٠١٧; De Souza, et al., 2019; Karim and Sarkar,2019; السواح، ٢٠١٩) يمكن قياس زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة من خلال الإعتماد على عدد الصفحات على مستوى التقارير المالية والأقسام المختلفة بها والمتمثلة فى عدد صفحات التقرير المالي السنوي، وعدد صفحات تقرير مجلس الإدارة، وعدد صفحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثالثاً: المتغيرات الرقابية

سوف يعتمد الباحث على العديد من المتغيرات الرقابية التي تؤثر بدرجة كبيرة على حجم الإفصاح بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وأتعاب المراجعة والتي يلزم إدخالها في النموذج لتحييدها وهي:

- **حجم الشركة:** حيث من المتوقع أن يؤثر حجم الشركة على حجم إفصاحاتها بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وذلك نظراً لزيادة كمية المعلومات المتاحة عن تلك الشركات وإنخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بها، وبالتالى فكلما زاد حجم الشركة كلما أدي ذلك إلى زيادة حجم الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية والعكس، ويمكن قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فى نهاية السنة المالية (Jang and Rho, 2016; عيسي، ٢٠١٧ ; محمد، ٢٠١٩;De Souza, et al., 2019).

- **الرافعة الماليـة:** فمن المتوقع أنـه مـع تزايد الرافعة الماليـة تتزايد إحتماليـة التعثر المـالي والأزمـات الماليـة بمـا يعنـي تزايـد مخـاطر الإسـتثمار فـي تلـك الشـركات، وبالتـالي مـن المتوقـع أن تسـعي الشركات ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة أن تقنع المستثمرين بالإستثمار بها الأمر الذى يدفعها للإفصاح عن مزيد من المعلومات والعكس، ويمكن قياس الرفع المالي بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي أصول الشركة (Botosan and Plumlee, 2005; Jang and Rho, 2016; De Souza, et al., 2019;٢٠١٩ ; محمد، ٢٠١٧ (عيسي،.
- **نسبة القيمـة السوقية للقيمـة الدفتريـة (Market –to– Book Ratio (MTB**: تم إدراج تلك النسبة كمتغير رقابي حيث أن تزايد تلك النسبة يُعد مؤشراً على إرتفاع أسعار الأسهم في الشركة وتزايد التوقعات بنمو التدفقات النقدية ووجود فرص إستثمار ونمو مرتفعة، وإنخفاض المخاطر المتوقعة بتلك الشركة، كل ذلك قد يزيد من حجم تقرير الشركة المالي ويكون أكثر تعقيداً والعكس، ويمكن قياس نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية بالنسبة لقيمتها الدفترية (Jang and Rho, 2016; De Souza, et al., 2019; Karim and Sarkar, 2019).
- **سداد الشركة لتوزيعات أرباح:** فمن المتوقع أن الشركات التى تقوم بإجراء توزيعات للأرباح سوف تحتاج إلى إفصاح إضافي وما يترتب على ذلك من زيادة فى عدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والعكس، ويمكن قياس سداد الشركة لتوزيعات أرباح بإستخدام متغير وهمي بحيث يأخذ القيمة (١) إذا تم سداد توزيعات أرباح ويأخذ القيمة (صفر) إذا لم تقم الشركة بإجراء توزيعات أرباح (Karim and Sarkar, 2019؛ السواح، ٢٠١٩).
- **الأداء المالي للشركة محل المراجعة:** فمن المتوقع أن الشركات التى تحقق أداء مالي جيد قد تتجه إلي تقارير مطولة أو أكثر تعقيداً، ويمكن قياس الأداء المالي للشركات بإستخدام معدل العائد على الأصول ROA والذى يمكن قياسه في ضوء صافي الربح بعد الضرائب إلي إجمالي الأصول (Jang and Rho, 2016 ; محمد، ٢٠١٩; السواح، ٢٠١٩).
- **حجـم مكتـب المراجعـة:** ويمكن قياس حجم مكتب المراجعة بإستخدام متغير وهمي بحيث يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة محل المراجعة يتم مراجعتها من خلال أحد مكاتب المراجعة التى تنتمي إلى مكاتب المراجعة الكبري4 Big ويأخذ القيمة (صفر) فى خلاف ذلك (عيسي، ٢٠١٧).

٧-٤-٤ صياغة النماذج البحثية لإختبار الفروض

صياغة النموذج الرئيسي كما يلي:

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الرئيسي والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ Annual Financial Report Size}_{it} + \beta_2 \textbf{ MD\&A}_{it} + \beta_3 \textbf{ Notes Size}_{it} + \beta_4 \textbf{ Firm Size}_{it} + \beta_5 \textbf{ Leverage}_{it} + \beta_6 \textbf{ M. to B. Ratio}_{it} + \beta_7 \textbf{ DIV}_{it} + \beta_8 \textbf{ FPC}_{it} + \beta_9 \textbf{ Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

صياغة النموذج الأول كما يلي:

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الأول والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ Annual Financial Report Size}_{it} + \beta_2 \textbf{ Firm Size}_{it} + \beta_3 \textbf{ Leverage}_{it} + \beta_4 \textbf{ M. to B. Ratio}_{it} + \beta_5 \textbf{ DIV}_{it} + \beta_6 \textbf{ FPC}_{it} + \beta_7 \textbf{ Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

صياغة النموذج الثاني كما يلي:

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الثاني والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ MD\&A}_{it} + \beta_2 \textbf{ Firm Size}_{it} + \beta_3 \textbf{ Leverage}_{it} + \beta_4 \textbf{ M. to B. Ratio}_{it} + \beta_5 \textbf{ DIV}_{it} + \beta_6 \textbf{ FPC}_{it} + \beta_7 \textbf{ Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

صياغة النموذج الثالث كما يلي:

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الثالث والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ Notes Size}_{it} + \beta_2 \textbf{ Firm Size}_{it} + \beta_3 \textbf{ Leverage}_{it} + \beta_4 \textbf{ M. to B. Ratio}_{it} + \beta_5 \textbf{ DIV}_{it} + \beta_6 \textbf{ FPC}_{it} + \beta_7 \textbf{ Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

- $\textbf{Audit Fees}_{it}$= عبارة عن أتعاب المراجعة للشركة i فى الفترة t وتم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجع الخارجي فى السنة المالية.

- **Annual Financial Report Size$_{it}$**= اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير المالي السنوي للشركة i فى الفترة t.
- **MD&A Size$_{it}$**= اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة i فى الفترة t.
- **Notes Size$_{it}$**= اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة i فى الفترة t.
- **Firm Size$_{it}$**= حجم الشركة i فى الفترة t وتم قياسه في ضوء اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فى نهاية السنة المالية.
- **Leverage$_{it}$**= الرافعة المالية للشركة i فى الفترة t وتم قياسها في ضوء نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي أصول الشركة.
- **M. to B. Ratio$_{it}$**= نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للشركة i فى الفترة t وتم قياسها بإستخدام اللوغاريتم لطبيعي لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية بالنسبة لقيمتها الدفترية في نهاية السنة.
- **DIV$_{it}$**= سداد الشركة i فى الفترة t لتوزيعات أرباح وتم قياسها بإستخدام متغير وهمي بحيث يأخذ القيمة (١) إذا تم سداد توزيعات أرباح ويأخذ القيمة (صفر) إذا لم تقم الشركة بإجراء توزيعات أرباح.
- **FPC$_{it}$**= الأداء المالي للشركة للشركة i فى الفترة t وتم قياسه بإستخدام معدل العائد على الأصول ROA.
- **Auditor Size$_{it}$**= حجم مكتب المراجعة للشركة i فى الفترة t ويمثل متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كانت الشركة محل المراجعة تراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى **Big 4** ويأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك.
- ε_{it}= الخطأ العشوائى والذى يمثل التغيرات العشوائية فى حجم التقرير المالي السنوي وتقرير مجلس الإدارة السنوي والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة i فى الفترة t نتيجة لمتغيرات لم ترد بالنموذج.

٧-٤-٥ نتائج الدراسة التطبيقية

٧-٤-٥-١ الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يوضح الجدول التالي التكرارات الخاصة لمتغيرات زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة:

المتغيرات	التكرارات			النسبة		
	مرتفع	منخفض	الإجمالى	مرتفع	منخفض	الإجمالى
Annual Financial Report Size	١٠٦	٢١٩	٣٢٥	%٣٢.٦٢	%٦٧.٣٨	%١٠٠
MD&A Size	٩٤	٢٣١	٣٢٥	%٢٨.٩٢	%٧١.٠٨	%١٠٠
Notes Size	١١٨	٢٠٧	٣٢٥	%٣٦.٣١	%٦٣.٦٩	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق الآتى:

١- **بالنسبة لمتغير عدد صفحات التقرير المالي السنوي:** يتضح أن ٣٢.٦٢% من الشركات ترتفع لديها مشكلة زيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة، في حين أن ٦٧.٣٨% من الشركات تنخفض لديها تلك المشكلة.

٢- **بالنسبة لمتغير عدد صفحات تقرير مجلس الإدارة السنوي:** يتضح أن ٢٨.٩٢% من الشركات ترتفع لديها مشكلة زيادة حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي وإنخفاض قابليته للقراءة، في حين أن ٧١.٠٨% من الشركات تنخفض لديها تلك المشكلة.

٣- **بالنسبة لمتغير عدد صفحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:** يتضح أن ٣٦.٣١% من الشركات ترتفع لديها مشكلة زيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة، في حين أن ٦٣.٦٩% من الشركات تنخفض لديها تلك المشكلة.

ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية خلال فترة الدراسة، والمتمثلة فى الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وكذلك أعلى قيمة وأقل قيمة لكافة المتغيرات البحثية، وذلك على النحو التالي:

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
Audit Fees	١٠.٤٠٨٦	٠.٨٥٢٦٧	٩.٨٧	١٣.٤٢
Annual Financial Report Size	٥.٣٩٣٣	١.٠٥١٣٣	٣.٥٧	٦.٤٠
MD&A Size	٢.٥٥٦٧	٠.٥٥١٤٢	١.٦٨	٣.٠١
Notes Size	٣.٢٢٨٢	١.٠٠٧١٢	١.٦٣	٣.٩١
Firm Size	٢٠.٥٥٧٢	١.٩٩٩٥٧	١٧.٢٣	٢٥.٨٧
Leverage	٠.٣٣٣٥	٠.٤٠٢٢٢	٠.٠١	١.١٢
M. to B. Ratio	٠.٨١٦٣	١.٠٧٤٤٣	٠.٠٨	٢.٥٤
DIV	٠.٣٧٥٤	٠.٤٨٤٩٧	٠	١
FPC	٠.٠٤٨٥	٠.٠٩٣١٣	-٠.١٣	٠.٢٧
Auditor Size	٠.٤٣٣٨	٠.٤٩٦٣٧	٠	١

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب عملية المراجعة على مستوى العينة ١٠.٤٠٨٦ بإنحراف معياري ٠.٨٥٢٦٧ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ٩.٨٧ وترتفع لتصل إلى ١٣.٤٢.

كما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير المالي السنوي ٥.٣٩٣٣ بإنحراف معياري ١.٠٥١٣٣ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير المالي السنوي من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ٣.٥٧ وترتفع لتصل إلى ٦.٤٠.

كما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات تقرير مجلس الإدارة السنوي ٢.٥٥٦٧ بإنحراف معياري ٠.٥٥١٤٢ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات تقرير مجلس الإدارة السنوي من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ١.٦٨ وترتفع لتصل إلى ٣.٠١.

كما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ٣.٢٢٨٢ بإنحراف معياري ١.٠٠٧١٢ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ١.٦٣ وترتفع لتصل إلى ٣.٩١.

كما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة ٢٠.٥٥٧٢ بإنحراف معياري ١.٩٩٩٥٧ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ١٧.٢٣ وترتفع لتصل إلى ٢٥.٨٧.

كما بلغ متوسط الرافعة المالية ٠.٣٣٣٥ بإنحراف معياري ٠.٤٠٢٢٢ خلال فترة الدراسة، كما وتتباين الرافعة المالية من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ٠.٠١ وترتفع لتصل إلى ١.١٢.

كما بلغ متوسط اللوغاريتم لطبيعي لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية بالنسبة لقيمتها الدفترية ٠.٨١٦٣ بإنحراف معياري ١.٠٧٤٤٣ خلال فترة الدراسة، كما يتباين اللوغاريتم لطبيعي لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية بالنسبة لقيمتها الدفترية من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ٠.٠٨ وترتفع لتصل إلى ٢.٥٤.

كما بلغ متوسط سداد الشركات لتوزيعات أرباح ٠.٣٧٥٤ بإنحراف معياري ٠.٤٨٤٩٧ خلال فترة الدراسة، كما يتباين سداد الشركات لتوزيعات أرباح من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى ٠ وترتفع لتصل إلى ١.

كما بلغ متوسط معدل العائد على الأصول ٠.٠٤٨٥ بإنحراف معياري ٠.٠٩٣١٣ خلال فترة الدراسة، كما يتباين معدل العائد على الأصول من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى -٠.١٣ وترتفع لتصل إلى ٠.٢٧.

كما بلغ متوسط حجم مكتب المراجعة ٠.٤٣٣٨ بإنحراف معياري ٠.٤٩٦٣٧ خلال فترة الدراسة، كما يتباين حجم مكتب المراجعة من شركة لأخرى حيث تقل لتصل إلى٠ وترتفع لتصل إلى ١.

٧-٤-٥-٢ تحليل مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الدراسة الأساسية

ويوضح الجدول التالي مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

مصفوفة معاملات إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Audit Fees	Annual Financial Report Size	MD&A Size	Notes Size	Firm Size	Leverage	M. to B. Ratio	DIV	FPC	Auditor Size
Audit Fees	١									
Annual Financial Report Size	**٠,٣٩٩	١								
MD&A Size	**٠,٣٨٤	**٠,٧٢٩	١							
Notes Size	**٠,٣٩٧	**٠,٧٢٢	**٠,٩٩٢	١						
Firm Size	**٠,٤١٤	**٠,٢٢٠	**٠,٢٧٢	**٠,٢٦٩	١					
Leverage	٠,٠٣٦-	*٠,١٢٧-	**٠,١٨٣-	**٠,١٧٨-	**٠,٢٦٢-	١				
M. to B. Ratio	**٠,٢٢١-	*٠,١١٣-	٠,٠٥١-	٠,٠٥٨-	**٠,١٤٣-	**٠,١٥٤-	١			
DIV	٠,٠٥٧	**٠,٣٣٢	**٠,٤٩٧	**٠,٤٩٢	**٠,١٨٦	**٠,١٧٨-	*٠,١١٥	١		
FPC	٠,٠١٧-	٠,٠٥٠-	**٠,٢٣٧-	**٠,٢٣٥-	٠,٠٥٤	**٠,١٤٥-	٠,٠٦٥-	**٠,١٥٢-	١	
Auditor Size	**٠,٢٥٦	**٠,٥٦٢	**٠,٥٤٩	**٠,٥٦٤	**٠,١٥٤-	*٠,١١٦	*٠,١١٤	**٠,٣٦٠	**٠,٢٣٣-	١

* دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١.

التعليق على مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

أولاً: العلاقة بين حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة والأقسام المختلفة بها على أتعاب المراجعة

توجد علاقة طردية معنوية بين حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٣٩٩) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي وإنخفاض قابليته للقراءة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٣٨٤) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، بينما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٣٩٧) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

ثانياً: العلاقة بين المتغيرات الرقابية وأتعاب المراجعة

توجد علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٤١٤) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين الرافعة المالية للشركة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٠٣٦)، بينما توجد علاقة عكسية معنوية بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٢٢١) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، وتوجد علاقة طردية غير معنوية بين سداد الشركة لتوزيعات أرباح وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٠٥٧)، بينما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين الأداء المالي للشركة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٠١٧)، وتوجد علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وبين أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٢٥٦) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

ثالثاً: العلاقة بين المتغيرات الرقابية وحجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة:

توجد علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٢٢٠) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٢٧٢) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٢٦٩) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

توجد علاقة عكسية معنوية بين الرافعة المالية للشركة وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.١٢٧) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين الرافعة المالية للشركة وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.١٨٣) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين الرافعة المالية للشركة وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.١٧٨) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

توجد علاقة عكسية معنوية بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.١١٣) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٠٥١)، كما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٠٥٨).

توجد علاقة طردية معنوية بين سداد الشركة لتوزيعات أرباح وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٣٣٢) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين سداد الشركة لتوزيعات أرباح وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٤٩٧) وهذه

العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين سداد الشركة لتوزيعات أرباح وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٤٩٢) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

توجد علاقة عكسية غير معنوية بين الأداء المالي للشركة وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٠٥٠)، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين الأداء المالي للشركة وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٢٣٧) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين الأداء المالي للشركة وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠.٢٣٥) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

توجد علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وبين حجم التقارير المالية السنوية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٥٦٢) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وبين حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٥٤٩) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما توجد علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وبين حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث بلغ معامل الإرتباط (٠.٥٦٤) وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١.

٧-٤-٥-٣ تحليل نماذج الإنحدار لإختبار فروض الدراسة

٧-٤-٥-٣-١ نموذج الإنحدار الأول

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الأول والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ Annual Financial Report Size}_{it} + \beta_2 \textbf{ Firm Size}_{it} + \beta_3 \textbf{ Leverage}_{it} + \beta_4 \textbf{ M. to B. Ratio}_{it} + \beta_5 \textbf{ DIV}_{it} + \beta_6 \textbf{ FPC}_{it} + \beta_7 \textbf{ Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

ولقياس علاقة زيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار المتعدد وذلك لتحديد تأثير زيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summary

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.592[a]	.351	.337	.69453	.351	24.477	7	317	.000	.338

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, AnnualSize

b. Dependent Variable: AuditFees

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	82.650	7	11.807	24.477	.000[a]
	Residual	152.912	317	.482		
	Total	235.562	324			

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, AnnualSize

b. Dependent Variable: AuditFees

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	5.803	.469		12.378	.000		
	AnnualSize	.141	.050	.174	2.824	.005	.539	1.857
	FirmSize	.186	.022	.436	8.464	.000	.773	1.293
	Leverage	.026	.106	.012	.249	.804	.816	1.226
	M.to.B	-.121-	.038	-.152-	-3.135-	.002	.872	1.146
	DIV	-.300-	.091	-.170-	-3.295-	.001	.765	1.307
	FPC	.042	.434	.005	.096	.923	.912	1.097
	AuditorSize	.521	.110	.303	4.726	.000	.497	2.010

a. Dependent Variable: AuditFees

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار الأول وذلك لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

F.test		t.test		المعلمات المقدرة	المتغير
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٠,٠٠٠	٢٤,٤٧٧	٠,٠٠٠	١٢.٣٧٨	٥.٨٠٣	الجزء الثابت
		٠,٠٠٥	٢.٨٢٤	٠.١٤١	Annual Financial Report Size
		٠,٠٠٠	٨.٤٦٤	٠.١٨٦	Firm Size
		٠,٨٠٤	٠.٢٤٩	٠.٠٢٦	Leverage
		٠,٠٠٢	٣.١٣٥-	٠.١٢١-	M. to B. Ratio
		٠,٠٠١	٣.٢٩٥-	٠.٣٠٠-	DIV
		٠,٩٢٣	٠.٠٩٦	٠.٠٤٢	FPC
		٠,٠٠٠	٤.٧٢٦	٠.٥٢١	Auditor Size
٠,٣٥١					R^2
٠,٣٣٧					Adjusted R^2

يتضح من الجداول السابقة الآتى

- للتاكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء إختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية إختبار (D–W) ٠.٣٣٨ وهى بذلك تقع ضمن المدي الملائم (١.٥ – ٢.٥) مما يدل على عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج.
- يتضح أن معامل التحديد المُعدل R^2 Adjusted بلغ ٠,٣٣٧ أى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٣,٧% من التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.
- تم إجراء إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار بإستخدام إختبار (F.test) وحيث أن قيمة F.test هى ٢٤,٤٧٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 ٠,٣٥١ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع، وبالتالى صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة.
- تم إجراء إختبار معنوية الجزء الثابت والمتغيرات المستقلة كل على حدة وذلك بإستخدام إختبار (t.test) وحيث أن قيمة t.test لحجم التقارير المالية السنوية هى٢,٨٢٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم التقارير المالية السنوية تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم الشركة هى٨,٤٦٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم الشركة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للرافعة المالية للشركة هى٠,٢٤٩ عند مستوى معنوية ٠,٨٠٤ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الرافعة المالية للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة هى–٣,١٣٥ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٢ مما يدل على تأثير المتغير المستقل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لسداد الشركة لتوزيعات أرباح هى–٣,٢٩٥ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ مما يدل على تأثير المتغير المستقل سداد الشركة لتوزيعات أرباح تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للأداء المالي للشركة هى٠,٠٩٦ عند مستوى معنوية ٠,٩٢٣ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الأداء المالي للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم مكتب المراجعة

هى٤,٧٢٦ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم مكتب المراجعة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة.

- يتضح من الجداول السابقة أن المتغيرات المستقلة لا تعانى من وجود مشكلة الإزدواج الخطى وذلك لأن قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) أقل من١٠ الأمر الذى يشير إلى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى بالنموذج.

- يتضح من تحليل نتائج إختبار فرض البحث الفرعي الأول أن زيادة حجم التقارير المالية السنوية لها تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة المعبر عنها بدلالة عدد صفحات التقارير المالية السنوية، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات (Miller, 2010; Morunga and Bradbury, 2012; Cheung, 2014; Loughran and McDonald, 2014; De Franco, et al., 2015; Richards and Staden, 2015; Lang and Stice-Lawrence, 2015; Cheung, and Lau, 2016;Cho, et al., 2019; عيسي، ٢٠١٧; السواح، ٢٠١٩) ، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية نظراً لأن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وتزايد متطلبات الإفصاح الإلزامى وسعي المديرون بشكل مقصود إلى إيجاد نوع من التشويش للمعلومات في نموذج الإفصاح الإلزامي وذلك لإخفاء ممارسات التلاعب بالأرباح، وكذلك التوسع فى متطلبات الإفصاح الإختياري للمعلومات بصورة طواعية وبدون إلزام وذلك لتحسين نوعية الإفصاح الأمر الذى أدى إلى تزايد حجم التقارير المالية السنوية وما يترتب عليه من وجود حالة من الإرتباك عند تفسير المعلومات المتاحة وبالتالى فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى قيام المراجع الخارجى بتحصيل علاوة المخاطرة من أجل تحويل بعض المخاطر إلى العميل ومن ثم تزيد أتعاب المراجعة.

٧-٤-٥-٣-٢ نموذج الإنحدار الثاني

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الثاني والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1\ \textbf{MD\&A}_{it} + \beta_2\ \textbf{Firm Size}_{it} + \beta_3\ \textbf{Leverage}_{it} + \beta_4\ \textbf{M. to B. Ratio}_{it} + \beta_5\ \textbf{DIV}_{it} + \beta_6\ \textbf{FPC}_{it} + \beta_7\ \textbf{Auditor Size}_{it} + \epsilon_{it}$$

ولقياس علاقة زيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار المتعدد وذلك لتحديد تأثير زيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.596[a]	.355	.341	.69218	.355	24.951	7	317	.000	.330

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, MDA
b. Dependent Variable: AuditFees

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	83.681	7	11.954	24.951	.000[a]
	Residual	151.881	317	.479		
	Total	235.562	324			

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, MDA
b. Dependent Variable: AuditFees

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	5.830	.462		12.619	.000		
	MDA	.326	.102	.211	3.191	.002	.467	2.140
	FirmSize	.181	.022	.424	8.185	.000	.757	1.322
	Leverage	.051	.107	.024	.479	.632	.798	1.252
	M.to.B	-.122-	.038	-.154-	-3.220-	.001	.887	1.127
	DIV	-.365-	.094	-.208-	-3.875-	.000	.707	1.415
	FPC	.390	.438	.043	.890	.374	.888	1.126
	AuditorSize	.524	.105	.305	4.991	.000	.544	1.837

a. Dependent Variable: AuditFees

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار الثاني وذلك لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

F.test		t.test		المعلمات المقدرة	المتغير
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٠,٠٠٠	٢٤,٩٥١	٠,٠٠٠	١٢.٦١٩	٥.٨٣٠	الجزء الثابت
		٠,٠٠٢	٣.١٩١	٠.٣٢٦	MD&A Size
		٠,٠٠٠	٨.١٨٥	٠.١٨١	Firm Size
		٠,٦٣٢	٠.٤٧٩	٠.٠٥١	Leverage
		٠,٠٠١	٣.٢٢٠-	٠.١٢٢-	M. to B. Ratio
		٠,٠٠٠	٣.٨٧٥-	٠.٣٦٥-	DIV
		٠,٣٧٤	٠.٨٩٠	٠.٣٩٠	FPC
		٠,٠٠٠	٤.٩٩١	٠.٥٢٤	Auditor Size

R^2	٠,٣٥٥
Adjusted R^2	٠,٣٤١

يتضح من الجداول السابقة الآتى:

- للتاكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء إختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية إختبار (D–W) ٠.٣٣٠ وهى بذلك تقع ضمن المدي الملائم (١.٥ – ٢.٥) مما يدل على عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج.
- يتضح أن معامل التحديد المُعدل Adjusted R^2 بلغ بلغ ٠,٣٤١ أى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٤,١% من التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.
- تم إجراء إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار بإستخدام إختبار (F.test) وحيث أن قيمة F.test هى ٢٤,٩٥١ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 ٠,٣٥٥ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع، وبالتالى صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة.
- تم إجراء إختبار معنوية الجزء الثابت والمتغيرات المستقلة كل على حدة وذلك بإستخدام إختبار (t.test) وحيث أن قيمة t.test لحجم تقرير مجلس الإدارة السنوي هى٣,١٩١ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٢ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم تقرير مجلس الإدارة السنوي تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم الشركة هى٨,١٨٥ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم الشركة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للرافعة المالية للشركة هى٠,٤٧٩ عند مستوى معنوية ٠,٦٣٢ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الرافعة المالية للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة هى–٣,٢٢٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ مما يدل على تأثير المتغير المستقل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لسداد الشركة لتوزيعات أرباح هى–٣,٨٧٥ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل سداد الشركة لتوزيعات أرباح تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للأداء المالي للشركة هى٠,٨٩٠ عند مستوى معنوية ٠,٣٧٤ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الأداء المالي للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم مكتب المراجعة

هى ٤,٩٩١ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم مكتب المراجعة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة.

- يتضح من الجداول السابقة أن المتغيرات المستقلة لا تعانى من وجود مشكلة الإزدواج الخطى وذلك لأن قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) أقل من ١٠ الأمر الذى يشير إلى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى بالنموذج.
- يتضح من تحليل نتائج إختبار فرض البحث الفرعي الثاني أن زيادة حجم تقرير مجلس الإدارة له تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة المعبر عنها بدلالة عدد صفحات تقرير مجلس الإدارة، وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (De Franco et al. 2015; Cheung and Lau, 2016; De Souza, et al, 2019)، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية فعلى الرغم من أن الزيادة فى حجم تقرير مجلس الإدارة أدت إلى زيادة حجم التقارير المالية ولكن ليس بنفس تأثير زيادة حجم التقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ولعل ذلك قد يرجع لانخفاض درجة إعتماد المستثمرين في البيئة المصرية على المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة (عيسي، ٢٠١٧).

٧-٤-٥-٣-٣ نموذج الإنحدار الثالث

تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي لإختبار فرض البحث الفرعي الثالث والقائل بأنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية":

$$\textbf{Audit Feesit} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{ Notes Sizeit} + \beta_2 \textbf{ Firm Sizeit} + \beta_3 \textbf{ Leverageit} + \beta_4 \textbf{ M. to B. Ratioit} + \beta_5 \textbf{ DIVit} + \beta_6 \textbf{ FPCit} + \beta_7 \textbf{ Auditor Sizeit} + \epsilon\textbf{it}$$

ولقياس علاقة زيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار المتعدد وذلك لتحديد تأثير زيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.599[a]	.359	.345	.69033	.359	25.329	7	317	.000	.328

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, NotesSize
b. Dependent Variable: AuditFees

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	84.494	7	12.071	25.329	.000[a]
	Residual	151.068	317	.477		
	Total	235.562	324			

a. Predictors: (Constant), AuditorSize, M.to.B, FirmSize, FPC, Leverage, DIV, NotesSize
b. Dependent Variable: AuditFees

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	6.084	.450		13.510	.000		
	NotesSize	.195	.056	.230	3.456	.001	.456	2.192
	FirmSize	.179	.022	.419	8.094	.000	.754	1.326
	Leverage	.058	.107	.027	.546	.585	.798	1.254
	M.to.B	-.119-	.038	-.150-	-3.128-	.002	.883	1.133
	DIV	-.369-	.094	-.210-	-3.934-	.000	.711	1.407
	FPC	.405	.437	.044	.928	.354	.889	1.125
	AuditorSize	.499	.106	.290	4.687	.000	.527	1.897

a. Dependent Variable: AuditFees

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار الثالث وذلك لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على أتعاب المراجعة بالنسبة للشركات محل الدراسة:

F.test		t.test		المعلمات المقدرة	المتغير
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٠,٠٠٠	٢٥,٣٢٩	٠,٠٠٠	١٣.٥١٠	٦.٠٨٤	الجزء الثابت
		٠,٠٠١	٣.٤٥٦	٠.١٩٥	Notes Size
		٠,٠٠٠	٨.٠٩٤	٠.١٧٩	Firm Size
		٠,٥٨٥	٠.٥٤٦	٠.٠٥٨	Leverage
		٠,٠٠٢	٣.١٢٨-	٠.١١٩-	M. to B. Ratio
		٠,٠٠٠	٣.٩٣٤-	٠.٣٦٩-	DIV
		٠,٣٥٤	٠.٩٢٨	٠.٤٠٥	FPC
		٠,٠٠٠	٤.٦٨٧	٠.٤٩٩	Auditor Size

R^2	٠,٣٥٩
Adjusted R^2	٠,٣٤٥

يتضح من الجداول السابقة الآتى:

- للتاكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء إختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية إختبار (D–W) ٠.٣٢٨ وهى بذلك تقع ضمن المدي الملائم (١.٥– ٢.٥) مما يدل على عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج.
- يتضح أن معامل التحديد المُعدل Adjusted R^2 بلغ ٠,٣٤٥ أى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٤,٥% من التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.
- تم إجراء إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار بإستخدام إختبار (F.test) وحيث أن قيمة F.test هى ٢٥,٣٢٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل فى أتعاب المراجعة، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 ٠,٣٥٩ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع، وبالتالى صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة.
- تم إجراء إختبار معنوية الجزء الثابت والمتغيرات المستقلة كل على حدة وذلك بإستخدام إختبار (t.test) وحيث أن قيمة t.test لحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية هى٣,٤٥٦ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم الشركة هى٨,٠٩٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم الشركة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للرافعة المالية للشركة هى٠,٥٤٦ عند مستوى معنوية ٠,٥٨٥ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الرافعة المالية للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة هى–٣,١٢٨ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٢ مما يدل على تأثير المتغير المستقل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لسداد الشركة لتوزيعات أرباح هى–٣,٩٣٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل سداد الشركة لتوزيعات أرباح تاثيراً سلبياً معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test للأداء المالي للشركة هى٠,٩٢٨ عند مستوى معنوية ٠,٣٥٤ مما يدل على تأثير المتغير المستقل الأداء المالي للشركة تاثيراً إيجابياً غير معنوياً على أتعاب المراجعة. كما أن قيمة t.test لحجم مكتب المراجعة هى٤,٦٨٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل حجم مكتب المراجعة تاثيراً إيجابياً معنوياً على أتعاب المراجعة.
- يتضح من الجداول السابقة أن المتغيرات المستقلة لا تعانى من وجود مشكلة الإزدواج الخطى وذلك لأن قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) أقل من١٠ الأمر الذى يشير إلى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى بالنموذج.

- يتضح من تحليل نتائج إختبار فرض البحث الفرعي الثالث أن زيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لها تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة المعبر عنها بدلالة عدد صفحات الإيضاحات المتممة، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات (Deloitte, 2010; White, 2013; Lehavy et al, 2011; Morunga and Bradbury, 2012; Ernst and Young, 2012; Cheung, 2014; Devos and Sarkar, 2015 (;عيسي، ٢٠١٧; السواح، ٢٠١٩ ;Karim and Sarkar, 2019، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية وذلك نظراً لأهمية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ودورها في تحسين فهم المستثمرين للقوائم المالية وزيادة درجة إعتماد المستثمرين عليها وبالتالي فإن الزيادة فى حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية يمكن أن يؤدى إلى الإفصاح الزائد للمعلومات وهو ما يفقد الإفصاح الغرض الأساسي له وينتج عنه بعض الأعمال الإضافية غير الضرورية لإعداد القوائم المالية (عيسي، ٢٠١٧ ;Herdan et al, 2015) الأمر الذى قد يجعل المراجع يطلب زيادة أتعابه.

٧-٥ الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

٧-٥-١ الخلاصة والنتائج

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث في قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في بيئة الأعمال المصرية. ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه، والتعرف على مفهوم وقياس ومحددات قابلية التقارير المالية للقراءة، وكذلك تحليل العلاقة بين حجم التقارير المالية ومدى قابليتها للقراءة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة وإشتقاق فروض البحث. حيث تم صياغة فرض البحث الرئيسى والذى تمثل فى:

"**يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية**".

وهذا الفرض الرئيسى تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.
- يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

كما تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض الدراسة حيث إعتمد الباحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة على مؤشر EGX100، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وقام الباحث بالحصول على البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات وكذلك من واقع التقارير المالية للشركات محل الدراسة، وموقع كل شركة على الإنترنت وموقع شركة مباشر العالمية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية المنشورة بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى والتى تساعد فى أغراض البحث. وتمثلت عينة الدراسة فى عدد ٦٥ شركة (٣٢٥ مشاهدة) وذلك بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة لتجنب التأثير على دقة النتائج.

وتم إدخال البيانات فى برنامج SPSS Vol.18 وذلك لقياس المتغيرات المستخدمة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتى تم ذكرها تفصيلاً فى متن البحث، وقد تمثلت خلاصة هذه النتائج فى الآتي:

- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الأول** والذي نص على أنه "**يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية**".
- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم تقرير مجلس الإدارة السنوي على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الثاني** والذي نص على أنه " **يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية**".
- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الثالث** والذي نص على أنه "**يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية**".

وأخيراً قام الباحث بإستعراض الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية، حيث تمكن الباحث من إستخلاص بعض النتائج والتى تم ذكرها سابقاً، وتقديم عدد من التوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٧-٥-٢ التوصيات

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وكل جهة مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر عليها أن تعمل على نشر الوعى لدى إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعدم الإفصاح عن أى معلومات قد تكون غير ضرورية كى نتجنب مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بالعمل على تقييم وتطوير النموذج الحالي للإفصاح للحد من الإفصاحات الغير ضرورية، كذلك من الممكن وضع حد أقصي لكل من حجم التقارير المالية السنوية وحجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأمر الذى يحد من مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة.
- يجب على لجان المراجعة عند تفاوضها مع المراجع بشأن أتعاب المراجعة أن تكون على دراية بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وقابلية التقارير المالية للقراءة، حيث أن الأتعاب المنخفضة من المحتمل أن تشير إلى جودة منخفضة لتقارير مالية أقل قابلية للقراءة.
- على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر إعداد مجموعة من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل لأعضائها وكذلك للمراجعين الخارجيين تتعلق بالآثار الناتجة عن زيادة حجم التقارير المالية وما قد ينتج عنه من إنخفاض فى قابليتها للقراءة وما لذلك من تأثيرات عديدة على العديد من النقاط المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومنها أتعاب المراجعة.
- إدراج العديد من الموضوعات – ومنها حجم التقارير المالية ومدي قابليتها للقراءة والآثار الناتجة عنها على العديد من النقاط المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومنها أتعاب المراجعة – ضمن المقررات التي تدرس في كليات التجارة بالجامعات المصرية وكذلك المعاهد التجارية المصرية.

٧-٥-٣ التوجهات البحثية المستقبلية

- قياس آثر قابلية التقارير المالية للقراءة على تأخر إصدار تقرير المراجع الخارجي.
- قياس آثر زيادة حجم التقارير المالية على تأخر إصدار تقرير المراجع الخارجي.
- قياس آثر قابلية التقارير المالية للقراءة على تغيير المراجع الخارجي.
- قياس آثر زيادة حجم التقارير المالية على تغيير المراجع الخارجي.
- قياس آثر قابلية التقارير المالية للقراءة على تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الإحتفاظ.
- قياس آثر قابلية التقارير المالية للقراءة نتيجة تبنى معايير التقرير المالي الدولية على جودة المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، أحمد كمال مطاوع، (٢٠١٩)، "تفسير دلالة الأتعاب غير العادية فى ضوء علاقتها بجودة عملية المراجعة ودوافع الإدارة تجاة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية،** كلية التجارة جامعة طنطا – قسم المحاسبة، عدد ١، ص ص ٥٣٤ – ٥٨٤.

إبراهيم، محمد الشربيني إسلام، (٢٠١٨)، "التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية،** كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٢، العدد ٣، ص ص ٣-٥٣.

أبو طالب، أحمد محمد، (٢٠١٤)، "نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة التجارة والتمويل،** كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد١، المجلد الثاني، ص ص ١٨١-٢٢٨.

الإبياري، هشام فاروق مصطفي، (٢٠٠٨)، "التخصص القطاعي لمراقبي الحسابات والطبيعة الإقتصادية لسوق خدمات المراجعة فى مصر: دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل،** كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد ٢، ص ص ١- ٦٢.

الخيال، توفيق عبد المحسن عبد الله، (٢٠٠٩)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،** جامعة عين شمس عدد ٣، ص ص ١٠٥- ١٥٦.

السواح، تامر إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالى السنوى للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،** المجلد الثالث، العدد الثالث، ص ص٢٦٧ – ٣٣٤.

الشاطري، إيمان حسين، العنقري، حسام عبد المحسن، (٢٠٠٦)، "إنخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة فى المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الإقتصاد والإدارة،** جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٠، عدد ١، ص ص ٩٧ – ١٦٣.

الكاسح، نوري محمد سالم، (٢٠١٦)، "أتعاب المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين القانونيين: دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في مدينة طرابلس"، **مجلة جامعة الزيتونة**، جامعة الزيتونة، عدد ١٧، ص ص٢٣٧ – ٢٥٢.

راضى، محمد سامي، فودة، شوقي السيد، حمد، صلاح الدين محسن، (٢٠١٧)، "دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية فى تخفيض أتعاب مراقب الحسابات: دراسة نظرية ميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤١، العدد ١، ص ص ٢٢٩-٢٧٠.

سلامة، إيمان محمد السعيد، (٢٠١٨)، "أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وإنعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢٢، عدد٣، ص ص ٥٠٤ – ٥٦٧.

سمره، ياسر محمد السيد عبدالعزيز، (٢٠١٥)، "نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال و زيادة المسئولية الإجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٧، عدد٢، ص ص ٤٦٥ – ٥١٦.

عبد الرحمن، مغاري، بلال، شيخي، سامية، فكير، (٢٠١٢)، "الإفصاح المحاسبي والمالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وأثره على تعزيز جودة المعلومات وتنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عدد٤، الجزء الثاني، ص ص ١٣-٦٦.

علي، وليد أحمد محمد، (٢٠١٥)، "تقييم خصائص الشك المهني لمراجع الحسابات على قوة العلاقة التفاوضية بين المراجع وعميله"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد١، ص ص ٤١٦ – ٤٨٣.

عيسي، عارف محمود كامل، (٢٠١٧)، "قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ص ٨٥٩ – ٩٢٠.

محمد، أحمد سليم، (٢٠١٩)، "تحليل ثنائية العلاقة والتأثير بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢٣، عدد٢، يوليو ٢٠١٩، ص ص ١– ٤٦.

محمد، على محسن، سرور، جمال محمد، (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة فى تحديد قيمة أتعاب المراجعة فى الجمهورية اليمنية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٢٢، عدد ١، ص ص ١٣٣ – ١٦٦.

مشتهى، صبرى ماهر، (٢٠١٤)، "تقويم مدى التخصص القطاعي لمكاتب التدقيق وأثر ذلك على أتعاب التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية**، جامعة القدس المفتوحة، مجلد١، عدد١، ص ص ٢٨١ – ٣١٨.

نشوان، إسكندر محمود، على، مفيد خالد الشيخ، النباهين، زياد فارس، (٢٠١٥)، "تقييم مدى توافر التخصص المهنى لمكاتب المراجعة وأثره على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة فى بورصة فلسطين"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس– قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ١٩، عدد ٢، ص ص ٢٨٠ – ٣٠٢.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abernathy, John L., Guo, Feng, Kubick, Thomas R. and Masli, Adi, (2019), "Financial Statement Footnote Readability and Corporate Audit Outcomes", **Auditing**: **A Journal of Practice and Theory**, Vol. 38, Issue 2, pp. 1 – 26.

Ajina, Aymen, Laouiti, Mhamed and Msolli Badreddine, (2016), Guiding through the fog: Does annual report readability reveals earnings management", **Research in International Business and Finance**, Vol. 38, pp. 509 – 516.

Asay, H. Scott, Elliott W. Brooke, and Rennekamp, Kristina M., (2017), "Disclosure readability and the sensitivity of investors' valuation judgments to outside information", **The Accounting Review**, Vol. 92, Issue 4, pp. 1 – 25.

Ball, Ray and Brown, Philip, (1968), "An empirical evaluation of accounting income numbers", **Journal of Accounting Research**, Vol. 6, No. 2, pp. 159 – 178.

Bao, Dichu, Files, Rebecca, and Radhakrishnan, Suresh, (2015), "Industry-Specialist Audit Fee Premium and Financial Statement Complexity". **Available at**:

SSRN:https://ssrn.com/abstract=2648745 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2648745

Beaver, William H., (1968), "The information content of annual earnings announcements", **Journal of Accounting Research**, Vol. 6, pp. 67 – 92.

Bedard, Jean C. and Johnstone, Karla M., (2004), "Earnings manipulation risk, corporate governance risk, and auditors' planning and pricing decisions", **The Accounting Review**, Vol. 79, Issue 2, pp. 277 – 304.

Bell, Timothy B., Landsman, Wayne R. and Shackelford, Douglas A., (2001), "Auditors' perceived business risk and audit fees: Analysis and evidence", **Journal of Accounting Research**, Vol. 39, No. 1, pp. 35 – 43.

Biddle, Gary C., Hilary, Gilles, and Verdi, Rodrgo S., (2009), "How does financial reporting quality relate to investment efficiency?", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 48, Issues 2–3, pp. 112 – 131.

Bloomfield, Robert J., (2002), "The ''incomplete revelation hypothesis'' and financial reporting", **Accounting Horizons**, Vol. 16, Issue 3, pp. 233 – 243.

Botosan, Christine A., and Marlene A. Plumlee, (2005), "Assessing alternatives proxies for the expected premium", **The Accounting Review**, Vol. 80, No. 1, pp.21-53.

Boubakri, Narjess and Mishra, Dev R., (2017), "Information Overload and Cost of Equity Capital", **Asian Finance Association (AsianFA) 2018 Conference**, Available at:

SSRN:https://ssrn.com/abstract=2931362 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2931362

Bushee, Brian J., Gow, Ian D., and Taylor, Daniel J., (2018), "Linguistic Complexity in Firm Disclosures: Obfuscation or Information?", **Journal of Accounting Research**, Vol. 56, No. 1,pp. 85 – 121.

Callen, Jeffrey L., Mozaffar, N. Khan, and Hai Lu., (2013), "Accounting Quality, Stock Price Delay and Future Stock Returns", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 30, No. 1, pp. 269 – 295.

Cheung, Esther Wai Yin, (2014), "**Readability of financial reports and IFRS adoption in Australia**", Doctoral dissertation, Macquarie University Faculty of Business and Economics Department of Accounting and Corporate Governance, Sydney, Australia.

Cheung, Esther and Lau, James, (2016), "Readability of Notes to the Financial Statements and the Adoption of IFRS", **Australian Accounting Review**, Vol. 26, Issue 2, pp. 162 – 176.

Cho, Meeok, Hyeon, Jiwon, Jung, Taejin and Lee, Woo-Jong, (2019), "Audit pricing of hard-to-read annual reports", **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, Vol. 27, No. 1, pp. 1 – 26.

Courtis, J. K., (1995), "Readability of annual reports: Western versus Asian evidence", **Accounting**, **Auditing & Accountability Journal**, Vol. 8, No. 2, pp. 4 – 17.

Czerney, Keith and Sivadasan, Padmakumar, (2019), "The Relative Influences of Officers and Auditors on Annual Report Textual Disclosures",Available at:

SSRN:https://ssrn.com/abstract=3376040 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3376040

Demaline, Christopher J., (2018), "**Firm Performance and Readability of the Manager's Disclosures**: **A Causal-comparative Study**", Doctoral

dissertation, Grand Canyon University, Phoenix, Arizona, United States of America.

DeFond, Mark L., Lim, Chee Yeow and Zhang Yoonseok, (2016), "Client Conservatism and Auditor-Client Contracting", **The Accounting Review**, Vol. 91, No. 1, pp. 69-98.

De Franco, Gus, Hope, Ole-Kristian, Vyas Dushyantkumar, and Zhou, Yibin, (2015), "Analyst report readability", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 32, Issue 1, pp. 76 – 104.

De Souza, João Antônio Salvador, Rissatti, Jean Carlo, Rover, Suliani, and Borba, José Alonso, (2019), "The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability charac-teristics", **Research in International Business and Finance**, Vol. 48, pp. 59-74.

Devos, E., and Sarkar, S., (2015), "Read the Footnotes! Auditor Quality, Earning Persistence, and the Number of Footnotes in 10Ks", **Financial Management Association (FMA) annual meeting**, **Available at**: **www.fmaconferences.org**.

Ernst and Young, (2012), "To the point: now is the time to address disclosure overload", available at:

http://www.lexissecuritiesmosaic.com/gateway/sec/speech/$FILE_TothePoint_BB2367_DisclosureOverload_21June2012.pdf

Firtel, K., (1999), "Plain English: A reappraisal of the intended audience of disclosure under the Securities Act of 1933", **Southern California Law Review**, 72, pp. 851 – 889.

Francis, Theo, (2014), "To be clear, SEC reviewers want filings in plain English, period", **The Wall Street Journal**, Available at: http://www.wsj. com/articles/to-be-clear-secreviewers-want-filings-in-plain-english-period-1410555347

Hassan, Mostafa Kamal, Abu Abbas, Bassam and Garas, Samy Nathan, (2019), "Readability, governance and performance: a test of the obfuscation hypothesis in Qatari listed firms", **Corporate Governance International Journal of Business in Society**, Vol. 19, No. 2, pp. 270 – 298.

Hoitash, Rani and Hoitash, Udi, (2018), "Measuring Accounting Reporting Complexity with XBRL", **The Accounting Review**, Vol. 93, No, 1, pp. 259 – 287.

Hunton, James E., Libby, Robert and Mazza, Cheri L., (2006), "Financial reporting transparency and earnings management", **The Accounting Review**, Vol. 81, No. 1, pp. 135 – 157.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), (2013), "**Financial Reporting Disclosures**: **Market and Regulatory Failures information for better markets initiative**", Financial Reporting Faculty. **Available at**: https://www.icaew.com/-/media/corporate/files/technical/financial-reporting/information-for-better-markets/ifbm-reports/frd-final.ashx

Jang, Min-ho and Rho, Joon-hwa, (2016), "IFRS Adoption and Financial Statement Readability: Korean Evidence", **Journal Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, Vol. 23, Issue 1, pp. 22 – 42.

Johnson, L. T. (1992), "Research on disclosure", **Accounting Horizons**, Vol. 6, No. 1, pp.101-110.

Johnston, Joseph Atkins and Zhang, Joseph, (2020), "Auditor Style and Financial Reporting Similarity", **Journal of Information Systems**. https://doi.org/10.2308/isys-18-046

Jones, Michael John and Shoemaker, Paul A., (1994), "Accounting narratives: A review of empirical studies of content and readability", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 13, pp. 142 – 184.

Karim, Mohammad A. and Sarkar, Sayan, (2019), "Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence", **Managerial Finance**, Vol. ahead-of-print, No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/MF-11-2018-0569

Knechel, W. Robert and Payne, Jeff, (2001), "Additional evidence on audit report lag", **Auditing**: **A Journal of Practice & Theory**, Vol. 20, Issue 1, pp. 137 – 146.

Koholga, Ormin and Jerry, Musa, (2016), "International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks", **GSTF Journal on Business Review** (GBR), Vol. 4, No. 4, pp. 55 – 63.

Lang, Mark and Stice-Lawrence, Lorien, (2015), "Textual analysis and international financial reporting: Large sample evidence", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 60, Issue 2-3, pp. 110 – 135.

Lee, T. A., and Tweedie, D. P., (1975), "Accounting information: an investigation of private shareholder usage", **Accounting and Business Research**, Vol. 5, Issue 20, pp. 280 – 291.

Lee, Yen-Jung, (2012), "The effects of quarterly reported readability on information efficiency of stock prices", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 29, Issue 4, pp. 1137 – 1170.

Lehavy, Reuven, Li, Feng and Merkley, Kenneth, (2011), "The effect of annual report readability on analyst following and the properties of their earnings forecasts", **The Accounting Review**, Vol. 86, Issue 3, pp. 1087 – 1115.

Li, Feng, (2008), "Annual report readability, current earnings, and earnings persistence", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 45, Issue 2-3, pp. 221 – 247.

Li, Heather, (2019), "Repetitive Disclosures in the MD&A", **Journal of Business Finance and Accunting (JBFA)**, Vol. 46, Issue 9-10, pp. 1063 – 1096.

Lo, Kin, Ramos, Felipe and Rogo, Rafael, (2017), "Earnings management and annual report readability", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 63, Issue 1, pp. 1 – 25.

Loughran, Tim, and McDonald, Bill, (2014), "Measuring readability in financial disclosures", **The Journal of Finance**, Vol. 69, Issue 4, pp. 1643 – 1671.

Luo, Jin-hui, Li, Xue and Chen, Huayang, (2018), "Annual Report Readability and Corporate Agency Costs", **China Journal of Accounting Research**, Vol. 11, Issue 3, pp. 187 – 212.

Miller, Brian P., (2010), "The Effects of Reporting Complexity on Small and Large Investor Trading", **The Accounting Review**, Vol. 85, Issue 6, pp. 2107 – 2143.

Moffitt, Kevin and Burns, Mary B., (2009), "**What Does That Mean? Investigating Obfuscation and Readability Cues as Indicators of Deception in Fraudulent Financial Reports**", (AMCIS), Proceedings of the Fifteenth Americas Conference on Information Systems, San Francisco, California. Available at: https://pdfs.semanticscholar. org/ b7e3/ aed54ff1cf7872cfc6cc9051d44062e10b65.pdf.

Monga, Vipal and Chasan, Emily, (2015), "The 109,894-Word Annual Report; As regulators require more disclosures,10-Ks reach epic lengths; how much is too much?", **Wall Street Journal** (**Online**), New York, N.Y, Available at:

https://blogs.wsj.com/cfo/2015/06/02/the-109894-word-annual-report/

Morgan, John and Stocken, Phillip, (1998), "The effects of business risk on audit pricing", **Review of Accounting Studies**, Vol. 3, pp. 365 – 385.

Morunga, Maria and Bradbury, Michael E., (2012), "The impact of IFRS on annual report length", **Australasian Accounting**, Business **and Finance Journal**, Vol. 6, No. 5, pp 47 – 62.

Nguyen, Phuong Thi Thuy and Kimura, Akihisa, (2018), "Readability of annual reports evidence from foreign firms in the united states stock

exchange",**The 8th International conference of the Japanese Accounting Review** (January),Available at: www.https:// www.rieb. kobe-u. ac.jp/tjar/conference/8th

Ormin, Koholga and Jerry, Musa, (2016), "International financial reporting standards adoption and financial reporting information overload: Evidence from Nigerian banks", **GSTF Journal on Business Review (GBR)**, Vol. 4, No. 4, pp. 55 – 63.

Paredes, Troy A., (2003), "Blinded by the light: Information overload and its consequences for securities regulation", **Washington University Law Review**, Vol. 81, Issue 2, pp. 417 – 485.

Peach, Kris, and Hamidi-Ravari, Ahmad, (2015), "Reducing Disclosure burden. Dealing with the Domestic Dimensions of Global Problem", **Chartered Accountants Australia**, **New Zealand**.

Pomeranz, Felix, (2000), "A partial answer to accounting information overload", **EDPACS The EDP Audit**, **Control**, **and Security Newsletter**, Vol. 27, Issue 9, pp. 1 – 8.

Pratt, Jamie and Stice, James D., (1994), "The effects of client characteristics on auditor litigation risk judgments, required audit evidence, and the recommended audit fees", **The Accounting Review**, Vol. 69,No. 4, pp. 639 – 656.

Richards, Glenn and Staden, Chris J. Van, (2015), "The readability impact of international financial reporting standards", **Pacific Accounting Review**, Vol. 27, Issue 3, pp. 282 – 303.

Rogers, Jonathan L., Buskirk, Andrew Van and Zechman, Sarah L. C., (2011), "Disclosure tone and shareholder litigation", **The Accounting Review**, Vol. 86, Issue 6, pp. 2155 – 2183.

Simunic, Dan A., (1980), "The pricing of audit services: Theory and evidence", **Journal of Accounting Research**, Vol. 18, Issue 1, pp. 161 – 190.

Xu, Qiao, Fernando, Guy, Tam, Kinsun and Zhang, Wei, (2019), " **Financial report readability and audit fees: a simultaneous equation approach**", Managerial Auditing Journal, Vol. 35, Issue 3, pp. 345 – 372.

You, Haifeng, and Zhang Xiao-Jun, (2009), "Financial reporting complexity and investor under reaction to 10-K information", **Review of Accounting Studies**, Vol. 14, Issue 4, pp. 559 – 586.